التشابه اللفظي ودلالة السياق
دراسة صرفية تحليلية

إعداد :

د. نورة جودة رزق أحمد

المدرس بقسم اللغويات

في كلية الدراسات الإسلامية والعربية

بنات بني سويف

التشابه اللفظي ودلالة السياق دراسة صرفية تحليلية

نورة جودة رزق أحمد

قسم اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات بني سويف، مصر.

البريد الإلكتروني: gudanora808@gmail.com

الملخص :

يتناول هذا البحث مصطلحا شاع استعماله في الدرس الصرفي، وهو (التشابه اللفظية)، فقد عول عليه اللغويون في تفسير طائفة من قضايا اللغة ومسائلها.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة وعشرة مباحث.

ففي المقدمة تحدثت عن أهمية الموضوع، والدراسات السابقة، والمنهج الذي قام عليه البحث، والخطة.

وتناولت في المبحث الأول إلى المبحث العاشر: بيان أثر المشابهة اللفظية في باب المفرد والمثنى والجمع، وفي باب المشتقات، وفي باب الأفعال، وفي باب إسناد الفعل إلى الضمائر، وفي باب التصغير، وفي باب النسب، وفي باب الفعل المبني للمجهول، وفي باب نون التوكيد، وفي باب الوصل والوقف.

وفي الخاتمة : ذكرت أهم ما توصلت إليه من نتائج.

كلمات مفتاحية: التشابه اللفظي/ اللفظي/ السياق/ المشابهة الصرفية/ دلالة السياق.

Verbal similarity and context significance - an analytical morphological study

Noura Gouda Rizq Ahmed
Department of Linguistics at the Faculty of Islamic and Arabic Studies for Girls Beni Suef, Egypt.
Email: gudanora808@gmail.com

Abstract:
This research deals with a term commonly used in the morphological lesson, which is (verbal similarity), as linguists have relied on it in interpreting a range of language issues and issues.
The nature of the research required it to have an introduction and ten chapters.
In the introduction, I talked about the importance of the topic, the previous studies, the methodology on which the research was based, and the plan.
In the first topic to the tenth topic, I dealt with: explaining the effect of verbal similarity in the singular, dual and plural chapters, in the derivatives chapter, in the verbs chapter, in attributing the verb to pronouns, in the diminutive chapter, in the genealogy chapter, in the passive verb chapter, and in the noun emphasis chapter And in the chapter on connection and endowment, and in some source structures.
In the conclusion: I mentioned the most important findings.

Keywords: verbal similarity / context / morphological similarity / context significance.

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على جميع الأحوال، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك، وأشهد أن سيدنا محمدًا عبده ورسوله المميّز بين الهدى والضلال، صلى الله عليه وسلم وعلى آله الذين جعلهم الله مصدر الصحيح من الأفعال، وعلى أصحابه الموصوفين بالسلام من اللحن في المقال صلاة وسلامًا دائمين متلازمين لا يعتريهما نقص ولا زوال.

وبعد:

فإنه مما لا يخفى على مُطَّلعٍ ودارسٍ أهميةُ علم الصرف، هذا العلم: الذي اعتنى به العلماءُ قديمًا وحديثًا لما لهُ من مَزِيَّةٍ خاصة في علوم اللغة العربية، فهو لا يقل أهمية عن علم النَّحو –إن لم يكن أهم– لأنَّه علم يُعرف به تحول الأَصلِ الواحدِ إلى أمثلةٍ مختلفةٍ لمعانٍ مقصودةٍ لا تحصل إلا بها، وهذا من الناحية العملية، أما من الناحية العلمية: فهو علمٌ بأصول يُعْرَف بها أحوالُ أبنيةِ الكلمةِ التي ليست بإعرابٍ ولا بناءٍ، كما عرَّفه بذلك أهل الشأن(١).

وقد رصدت من خلال كتب الصرف ظاهرة من الظواهر اللغوية، وهي ظاهرة (التشابه اللفظي).

إن ظاهرة (التشابه اللفظي) موضوع تجسد في الواقع العملي للغة نطقا واستخداما، وظهر في السلوك اللغوي للناطقين بالعربية، فظهر لي أن التشابه اللفظي ظاهرة لها وجودها الفعلي في اللغة بكل مستوياتها صوتا ونحوا وصرفا دون فصل بين هذه المستويات كلها.

---

(١)المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف(صـ ١٢).

والتعويل عليها ظاهرة من الظواهر اللغوية التي تسري في شرايين اللغة العربية، ولها وجودها الفعلي نطقا وتقنينا، ويوضح طبيعة العربية، وطريقة بنائها.

فأول ما يحتاج أن يشتغل به من علوم القرآن العلوم اللفظية، ومن العلوم اللفظية تحقيق الألفاظ المفردة، فتحصيل معاني مفردات ألفاظ القرآن في كونه من أوائل المعاني لمن يريد أن يدرك معانيه، كتحصيل اللّبن في كونه من أول المعاون في بناء ما يريد أن يبنيه، وليس ذلك نافعا في علم القرآن فقط، بل هو نافع في كلّ علم من علوم الشرع فألفاظ القرآن هي لبّ كلام العرب وزبدته، وواسطته وكرائمه، وعليها اعتماد الفقهاء والحكماء في أحكامهم وحكمهم، وإليها مفزع حذَّاق الشعراء والبلغاء في نظمهم ونثرهم، وما عداها وعدا الألفاظ المتفرِّعات عنها والمشتقات منها هو بالإضافة إليها كالقشور والنوى بالإضافة إلى أطايب الثمرة، وكالحثالة والتبن بالإضافة إلى لبوب الحنطة" (١).

وتهدف هذه الدراسة، التي بين أيدينا، إلى تناول أمور:

أولا: تشابه الأصول اللغوية؛ وهو جانب صرفيّ محض.

ثانيا: سَبْرُ الأثر الذي يمكن أن يحدثه هذا التشابه اللفظي.

ثالثا: الاهتمام بمثل هذا النوع من الدراسة؛ لأن هذه المشتقات أكثر تعرضا للخطأ؛ وذلك لما ينشأ فيها من تشابه بين الأوزان.

(١) الصحاح(٦/٢٢٣٦).

الدراسات السابقة:

المشابهة اللفظية وأثرها في تحديد الصياغة الصرفية والأحكام النحوية، إعداد : د أحمد صالح يونس محمد المولى/ جامعة الموصل / كلية الآداب.

ويقوم هذا البحث على مبحثين: خص الأول منهما ببيان العلاقة بين المشابهة والقياس من خلال مجموعة من النماذج اللغوية التي وردت في مؤلفات الصرفيين والنحويين ومؤلفاتهم، وتناول المبحث الثاني: بيان العلاقة بين المشابهة ودفع الالتباس من خلال مجموعة أخرى من المسائل اللغوية، وصولا إلى مفهوم شامل لمصطلح المشابهة اللفظية.

ورغم أن الباحث قد نص في عنوان بحثه على بيان أثر المشابهة اللفظية في تحديد الصياغة الصرفية والأحكام النحوية إلا أنه ركز على بيان المشابهة النحوية في عدد من الأبواب النحوية، وأغفل كثيرا من التشابه الصرفي مما دعاني إلى الاقتصار في بحثي هذا على بيان التشابه الصرفي فقط.

منهج البحث: إن طبيعة البحث تستدعي أن يكون منهجه هو المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لاعتماده على جمع عينات من المفردات وتحليلها من حيث الصياغة الصرفية، وهو ما يطرأ على الكلمة من تغيير، ومن حيث الأحكام، وما تتميز به الكلمة من خلال وجودها في التركيب.

واقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة، وتمهيد، وعشرة مباحث وخاتمة.

أما المقدمة: فقد تناولت فيها الحديث عن أهمية الموضوع.

وأما التمهيد: فقد تحدثت فيه عن مفهوم: (التشابه اللفظي في الدراسات الصرفية).

المبحث الأول: التشابه اللفظي في باب المفرد والمثنى والجمع .

المبحث الثاني: التشابه اللفظي في باب المشتقات.

المبحث الثالث: التشابه اللفظي بين المشتقات والأفعال.

المبحث الرابع: التشابه اللفظي في باب الأفعال.

المبحث الخامس التشابه اللفظي في باب إسناد الفعل إلى الضمائر.

المبحث السادس: التشابه اللفظي في باب التصغير.

المبحث السابع: التشابه اللفظي في باب النسب.

المبحث الثامن: التشابه اللفظي في باب الفعل المبني للمجهول.

المبحث التاسع: التشابه اللفظي في باب نون التوكيد.

المبحث العاشر: التشابه اللفظي في باب الوصل والوقف.

تمهيد

تعريف التشابه لغةً، واصطلاحًا:

١. التشابه لغةً:

التشابه مركَّب وصفي يتكوَّن من كلمتين، ويرِد التشابه على معنيين، هما: التماثل، والتلابس، قال الجوهري: «المشتبهات من الأمور: المشكلات، والمتشابهات: المتماثلات" (١).

وكذلك ورَد عند ابن فارس: «الشين والباء والهاء أصل واحد يدلُّ على تشابه الشيء وتشاكله لونًا ووصفًا» (٢).

أمّا كلمة اللفظي فهي من مادة (لفظ)، وقد عرَّفها صاحب المقاييس: «اللام والفاء والظاء كلمة صحيحة تدلُّ على طرح الشيء، وغالب ذلك أن يكون من الفم» (٣).

وأخلص مما سبق أنّ التشابه **هو ما تشابه من الكلام المنطوق،** وقد يؤدّي هذا التشابه إلى اللّبس؛ وقُيدَ باللفظي لإخراج غيره منه، وهو المتشابه المعنوي، وهو الذي يقابل المحكم، فالمتشابه المعنوي هو ما استأثر الله بعلمه، وما احتمل أوجُهًا، واحتاج إلى غيره في بيانه، والمحكم عكسه، ما عُرِف المراد منه، وما لا يحتمل إلا وجهًا واحدًا، وما استقلّ بنفسه.

---

(١) الصحاح(٦/٢٢٣٦).

(٢) معجم مقاييس اللغة(٣/٢٤٣).

(٣) المقاييس(٥/٢٥٩).

٢. التشابه اصطلاحًا:

مما لا شك فيه أن المعنى الاصطلاحي يُستمد من المعنى اللغوي، فإذا كان المعنى اللغوي هو التماثل والتساوي فإن هذا التعريف هو قطب الرّحى للمتشابه اللفظي.

فالمشابهة في الاصطلاح : هي اتفاق الشيئين في الكيفية(١).

معنى الدلالة:

الدلالة بكسر الدال وفتحها أصلها في اللغة من (دَلَّ)، الدَّالُ وَاللَّامُ أَصْلَانِ: أَحَدُهُمَا إِبَانَةُ الشَّيْءِ بِأَمَارَةٍ تَتَعَلَّمُهَا، وَالْآخَرُ اضْطِرَابٌ فِي الشَّيْءِ، فَالْأَوَّلُ قَوْلُهُمْ: دَلَلْتُ فُلَانًا عَلَى الطَّرِيقِ. وَالدَّلِيلُ: الْأَمَارَةُ فِي الشَّيْءِ، وَهُوَ بَيِّنُ الدَّلَالَةِ وَالدِّلَالَةِ(٢).

وتطلق الدلالة على معنيين: كون أمر بحيث يفهم منه أمر آخر، وإن لم يفهم بالفعل، والأمر الآخر: فهم أمر من أمر بالفعل.

دلالة السياق: الفكرة الهامة التي أردت أن أسجلها تحت هذا العنوان أن المعاني الوظيفية التي تعبر عنها المباني الصرفية هي بطبيعتها تتَّسم بالتعدد والاحتمال, فالمبنى الصرفي الواحد صالح لأن يعبر عن أكثر من معنى واحد ما دام غير متحقق بعلامة ما في سياق ما، فإذا تحقق المعنى بعلامة أصبح نصًّا في معنى واحد بعينه تحدده القرائن اللفظية والمعنوية والحالية على السواء(٣).

---

(١) الكليات(صـ ٨٣٤).

(٢) مقاييس اللغة(٢/٢٥٩).

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها(صـ ١٦٣).

فعلينا إذن عند النظر في نصٍ بعينه أن نقرِّر أيّ المعاني المتعددة هو الذي يتعين هنا؛ إذ لا بُدَّ في نص بعينه أن يكون المعنى محددًا, ووسيلة الوصول إلى هذا المعنى المعين هي استخدام القرائن المتاحة في المقال سواء ما كان معنويًّا وما كان لفظيًّا(١).

ولعل تعدد المعنى واحتماله من جهة وتحدده وتعينه من جهة أخرى هو الفارق الأساسي بين الكلمة التي في المعجم واللفظ الذي في السياق(٢).

(١) المصدر السابق(صـ ١٩١).

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها (صـ ٣٢٥).

المبحث الأول: التشابه اللفظي في باب الإفراد والتثنية والجمع:

التشابه اللفظي بين المفرد وجمع المذكر السالم:

كل اسم أعجمي وافق لفظه لفظ جمع المذكر السالم، نكرة كـ (ياسمين) أو علما كـ (صفين) و(قنسرين) و(فلسطين) فإنه يعرب إعراب الجمع للمشابهة اللفظية؛ لاشتمال آخره على واو ونون، أو ياء ونون.

وقد أجرت العرب أسماء هذه المواضع على وجهين ذكرهما السيرافي، بقوله:" ويقول من يلزمها الياء والنون هذا مسلمينٌ، فيجعل الإعراب في النون: " ورأيت مسلمينًا " و" مررت بمسلمينٍ"، فيجعل الإعراب في النون، ويجعل قبل النون ياء لازمة.

ومن الناس من لا يرى صرفه، وقد أجروا أسماء مواضع على هذين الوجهين، نحو: "قنسرين[١]"، و"يبرين[٢]"، و"فلسطين"، و"سيلحين[٣]"، فمنهم من يقول: هذه فلسطون ويبرون وقنسرون، وسيلحون، ورأيت قنسرين ويبرين وفلسطين وسيلحين، ومررت بقنسرين ويبرين وفلسطين وسيلحين، فيجعل النون مفتوحة على كل مثال ويغير ما قبلها، ومنهم من يجعل الإعراب في النون ويجعل قبلها ياء لازمة، فيقول هذه فلسطينُ وقنسرينُ وسيلحينُ ويبرينُ ورأيت فلسطينَ ويبرينَ وسيلحينَ ومررت بفلسطينَ ويبرينَ وسيلحينَ"[٤].

ووجه الجمع في هذه الأشياء أنهم جعلوا كل ناحية من "فِلَسْطِين" و"قِنَّسْرِينَ" كأنه "فِلَسْطٌ" و"قِنَّسْرٌ" وكأن واحد "يِبْرِينَ": "يَبْرٌ" وواحد "نَصِيبِينَ":

---

(١) مدينة من مدن الشام، تهذيب اللغة(٢٩٣/٩).

(٢) اسم موضع، المحكم والمحيط الأعظم (٣١٠/١٠).

(٣) اسم موضع، تهذيب اللغة (١٨٠/٤).

(٤) شرح السيرافي(٣/٤، ٤).

"نَصِيبٌ" وواحد "صَرِيفِينَ[١]" و"عانِدِينَ[٢]": "صَرِيفٌ" و"عانِدٌ"، وكذلك "السَّيْلَحُون" كأن واحدها "سَيْلَحٌ"، وإن لم ينطق به مفردًا، و"الناحية" و"الجهة" مؤنثتان، فكأنه قد كان ينبغي أن تكون في الواحد هاء، فصار "فِلَسْطٌ" و"قِنَّسْرٌ" المقدر كأنه كان ينبغي أن يكون "فِلَسْطة" و"قِنَّسْرة" و"يَبرة" و"نَصِيبة" و"صَرِيفة" و"عانِدة" و"سَيْلَحة" فلما لم تظهر الهاء وقد كان "قِنَّسْر" في القياس في نية الملفوظ به عوضوه الجمع بالواو والنون، وأجري في ذلك مجرى "أرْضٍ" في قولهم "أرْضُون"[٣].

وكذلك قوله عزَّ اسمه: ﴿ كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ ﴿١٨﴾ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ ﴿١٩﴾ ﴾ المطففين: ١٨ - ١٩ ، كأنه جمع "عِلِّيّ" وهو "فِعِّيل" من العُلُوّ، كأنه مما كان سبيله أن يكون "عِلِّيَّة" فيذهب بتأنيثه إلى الرفعة والنباوة، على أنهم أيضًا قد قالوا للغرفة "عِلِّيَّة": لأنها من العلو، فجرى ذلك مجرى "فلسطينَ" و"يبرينَ" و"قنسرينَ" و"صريفينَ" و"نصيبينَ"، وأما من قال "فلسطينُ" و"يبرينُ" و"قنسرينُ" و"صريفينُ" و"نصيبينُ"، فجعل النون حرف الإعراب، ورفعها، فأمره واضح، لأنه واحد لا جمع له، أو جمع لا واحد له مستعمل.

ومثله قوله تعالى: ﴿ وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنۡ غِسۡلِينٖ ﴿٣٦﴾ ﴾ الحاقة: ٣٦ ، فهو "فِعْلِين" من الغُسالة، وكذلك "اليَاسِمُون"، وكأنه جمع "ياسِم" وكأنه في التقدير "ياسِمة" بالهاء؛ لأنهم ذهبوا إلى تأنيث الريحانة والزهرة.

ونحوٌ من ذلك قولُهم في اسم البلد: "قِنَّسْرُونَ"، و"فَلَسْطُونَ" كأنهم جعلوا كل ناحيةٍ من "قنّسرين" و"فلسطين" "قِنَّسْرَ وفَلَسْطَ"، والناحيةُ والجهةُ

---

(١) الخمر الطيبة، الصحاح(١٣٨٥/٤).

(٢) اسم واد، المحكم والمحيط الأعظم(٢١/٢).

(٣) سر صناعة الإعراب(٣/٤، ٤).

مؤنّثتان، فكان القياس في واحده لو نُطق به: "قِنَّسْرَةٌ"، و"فَلَسْطَةٌ"، فعوّضوا من ذلك الجمعَ بالواو والنون[1].

ويظهر من ذلك أن المشابهة اللفظية أمر يراعيه الناطقون قبل الصنعة النحوية، فيعامل العرب هذه الألفاظ معاملة جمع المذكر السالم في إعرابها بالحروف؛ لأنه مماثل لها بالصورة، وتارة أخرى معاملة المفرد في إعرابها بالحركات؛ لأنها اسم مكان مفرد، والأصل فيها أن تعرب بالحركات"[2].

التشابه اللفظي بين المفرد وجمع المؤنث السالم:

وذلك أن تصبح صورة هذا الجمع اسما لفتاة أو موضع، وهو كثير، ومنه: "عطيات، عنايات، زينات، هنوات، سعادات، عزات، أملات، عرفات، أذرعات: وهو موضع بالشام.

هذا النوع من الأسماء –كما هو واضح– جمع في اللفظ، لأن كل كلمة من هذه الكلمات لها مفرد ابتداء قبل التسمية به، ومفردات الأسماء السابقة على التوالي: "عطية، عناية، زينة، هناة، سعادة، عزة، أملة، عرفة، أذرعة".

لكن هذا الجمع قد سمي به فأصبح بصورته في الجمع يطلق على واحد فقط، فمعناه إذن واحد، وإن كانت صورته الجمع؛ ولذلك ألحق بجمع المؤنث السالم، ولم يعتبر جمعا بعد التسمية به[3].

---

(1) المصدر السابق (٢٢٩/٣).

(2) المشابهة اللفظية وأثرها في الأحكام النحوية والصرفية (صـ ١٠٥).

(3) النحو المصفى(٧٦/١).

فإن سمي بهذا النوع الذي تنوب فيه الكسرة عن الفتحة فلك بعد التسمية به من ثبوت التنوين ونيابة الكسرة عن الفتحة ما كان له قبل التسمية به، لأنه سُلك بمسلمات ونحوه سبيل مسلمين ونحوه، فقوبل بالتنوين النون، وبالكسرة الياء، ولولا قصد هذه المقابلة لساوى عرفات عرفة في منع التنوين والكسرة، لتساويهما في التعريف والتأنيث مع زيادة ثقل عرفات بعلامة الجمعية، ومن العرب من يكتفي بعد التسمية بتقابل الكسرة والياء ويسقط التنوين فيقول: هذه عرفاتُ، ورأيت عرفاتِ، ومررت بعرفاتِ، ومنهم من يقول: رأيت عرفاتَ، ومررت بعرفاتَ، فيلحق لفظه بلفظ ما لا ينصرف[١].

ويظهر من ذلك أيضا أن المشابهة اللفظية أمر يراعيه الناطقون قبل الصنعة النحوية، فيعامل العرب هذه الألفاظ معاملة جمع المؤنث السالم في إعرابه بالحروف؛ لأنه مماثل له بالصورة، وتارة أخرى معاملة المفرد في إعرابه بالحركات؛ لأنه اسم مفرد، والأصل فيه أن يعرب بالحركات.

التشابه اللفظي بين المفرد والمثنى والجمع:

قد انقسم ما أعرب إعراب المثنى، وليس معناه معناه، بالنسبة إلى المدلول إلى قسمين: قسم هو مفرد المعنى، وقسم هو لأكثر من اثنين:

فالأول على قسمين: جنس، نحو المقصين والجلمين وكلبتي الحداد والأبهرين وحواليك. وعلم، وهو قسمان: قسم سمي بالمثنى كالبحرين. وقسم سمي بالمفرد، ثم عرضت له التثنية كالأخرمين وعاقلين.

والقسم الذي هو لأكثر من اثنين قسمان: قسم مدلوله الكثرة نحو ﴿ثُمَّ ٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ كَرَّتَيۡنِ﴾ الملك: ٤ ، وحنانيه.

---

(١) شرح التسهيل (٤٢/١).

وقسم يراد به الجمع من غير اعتبار الكثرة، نحو ، وقوله: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ﴾ الحجرات: ١٠ ، فمثل المقصين لا يجرد عن التثنية، والأبهران وحواليك المعتاد تجريده عن التثنية، ولا يعطف عليه لفقدان مثل، والبحران لا يجرد عن التثنية، والأخرمان وعاقلان يجردان، ولا عطف لفقدان مثل، ومثل (كرتين) يجرد بعطف وبغير عطف، ونحو: (بين أخويكم) و"بين يديها"، لا يجرد(١).

والفرق التقديري معتبر عندهم كاعتبارهم إياه أيضا "في الفلك" بضم الفاء وسكون اللام، فإنك إذا قدرت سكون عينه، وهو (اللام)، كسكون عين "أُسْد" بالضم والسكون جمع أسد بفتحتين "يكون" الفلك" جمعا، نحو قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ ﴾ يونس: ٢٢ ، فإن (جرين) مسند إلى ضمير الفلك، فلو لم يكن الفلك جمعا لقيل جرى بالإفراد والتذكير على الأصل، كما في ﴿ فِى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ ﴿٤١﴾ ﴾ يس: ٤١ ، وفي مثله(٢).

فإذا قدرت سكونه في الموضعين بتذكير الضمير الراجع إلى الفلك أو (جرت)؛ لكونه بمعنى السفينة كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱلْفُلْكَ تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِأَمْرِهِۦ ﴿٦٥﴾ ﴾ الحج: ٦٥، ولا يدل جرين على جرت لثبوت الأيام (فعلن)، وإنما وجب أن يقال جرى حينئذ؛ لأن ضمير الجمع لا يرجع إلى المفرد.

وإذا قدرت سكونه كسكون قرب بضم القاف وسكون الراء مصدر قرب وهو مفرد يكون الفلك واحدًا، نحو قوله تعالى: ﴿ فِى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ ﴾

(١) التذييل والتكميل (٢٥٤/١).

(٢) شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف (صـ ١٣٥).

فإن الفلك هنا مفرد؛ إذ لو كان جمعا لوجب أن يقال المشحونة أو المشحونات لوجوب التطابق بين الصفة والموصوف في التذكير والتأنيث[١].

التشابه اللفظي في باب جمع المذكر السالم المضاف إلى ياء المتكلم

يعرب جمع المذكر السالم بالواو رفعًا وبالياء نصبًا وجرا إذا كان مفردًا، أما إذا أضيف إلى ياء المتكلم، فإنه في حالة الرفع تقدر فيه الواو، وأما في حالتي النصب والجر فلفظي؛ لأن الياء موجودة، هذا قول سيبويه، واختاره ابن الحاجب[٢]، وابن مالك، ولا يقدر عندهم الحرف إلا في هذا الموضع.

قال سيبويه في باب إضافة كل اسم آخره ياء تلي حرفا مكسورا إلى هذه الياء :" اعلم أن الياء التي هي علامة المجرور إذا جاءت بعد ياء لم تكسرها وصارت ياءين مدغمةً إحداهما في الأخرى، وذلك قولك: هذا قاضيَّ وهؤلاء جواريَّ، وسكنت في هذا لأن الضمير تصير فيه مع هذه الياء، كما تصير فيه الياء في الجر؛ **لأن هذه الياء تكسر ما تلي،** وإن كانت بعد واوٍ ساكنة قبلها حرفٌ مضموم تليه قلبتها ياءً، وصارت مدغمةً فيها، وذلك قولك: (هؤلاء مسلميّ، وصالحيّ)، وكذلك أشباه هذا، وإن وليت هذه الياء ياء ساكنة قبلها حرفٌ مفتوح لم تغيرها، وصارت مدغمةً فيها؛ وذلك قولك: رأيت غلامِيَّ... **فيصير المرفوع بمنزلة المجرور والمنصوب.**[٣]

---

(١) المصدر السابق.

(٢) شرح المقدمة الكافية(٢٥٧/١).

(٣) الكتاب(٤١٤/٣)، بتصرف.

وقال ابن مالك:" المجموع على حد التثنية في حال الجر والنصب، وأما في حال الرفع فيقدر إعرابه"(١).

وذهب الصنعاني إلى أنه لا يقدر، بل هو لفظي؛ لأن (الواو) كالموجودة، وإنما قلبت ياءً لعارض الاستثقال، يوضحه أن أحدًا لا يقول: (الواو) مقدرة في(قال)، ولا في(ميقات)، و(ميزان)، ولا الياء في(باع)، ولا في(موقن)، ولا أن التنوين مقدر في: (رأيت زيدًا) عند الوقف؛ ولهذا كان الأولى عندهم في الهمزة إذا قلبت ياءً ألا تحذف للجازم، نحو: (لم يلجيك، ويقريك)؛ اعتبارًا لأصلها(٢).

وأيضًا لو سلم ذهاب الواو بالكلية لكنا نقدر الضمة؛ لأنها الأصل، فالواو إنما نابت عنها في بعض المواضع، ألا ترى أنا لا نقدر في الأسماء الستة إذا أضيفت إلى الياء إلا الحركة، ونظير ذلك المؤنث المعنوي لا يقدرون فيه إلا التاء فقط دون الألف (٣).

وأورد ابن حاجي اعتراضين على هذا المذهب، مفاده أن الحرف لا يقدر على الحرف، وأيضًا إنما يكون إذا لم يقم مقامه شيء، أما إذا قام فلا؛ لأنَّ الحرف لا يقدر على الحرف، ثم أجاب عنهما بجوابين:

أحدهما: أن معنى التقديري فيه أن يقال: إن رفعه يجب أن يكون بالواو , ولما لم يكن كذلك كان بالياء، فتكون الواو مقدرة، بمعنى أن الياء قائمة مقامها.

---

(١) شرح التسهيل (٢٧٩/٣).

(٢) البرود الضافية (ص١٠١).

(٣) البرود الضافية (ص١٠١).

والآخر: أن قيام الياء مقام الواو في الدلالة على الجمعية، لا في الدلالة علي الرفع؛ إذ الدلالة عليه من خصوصية الواو، وهي قد زالت، فلا تكون كالفتحة القائمة مقام الجر"(١).

ويبدو لي أن جمع المذكر السالم إذا أضيف إلى ياء المتكلم، فإن إعرابه في حالة الرفع لفظي؛ لأنَّ الواو كالموجودة، وكذلك في حالتي النصب والجر لفظي؛ لأن الياء موجودة.

فعلى القول الأول إذا قلت (هؤلاء مسلميّ) فهو خبر مرفوع وعلامة رفعه الواو المقدرة، وعلى المذهب الثاني مرفوع وعلامة رفعه الواو المنقلبة ياء.

أما في حالة النصب والجر فهو اسم منصوب أو مجرور وعلامة نصبه أو جره الياء الظاهرة.

فالتشابه اللفظي بينهما في حالة الرفع فعلى القولين نقول: جاء مسلمِّي لكن على القول الأول الواو مقدرة وعلى القول الثاني الواو موجودة لكنها انقلبت ياء، فقد تشابهت الأصول الصرفية، وتبين لنا سَبْرُ الأثر الذي يمكن أن يحدثه هذا التشابه اللفظي.

تتمة: رأيت مسلميَّ : الأصل : رأيت مسلمين لي ، حذفت اللام للتحفيف، وحذفت النون للإضافة، وأدغمت الياء في الياء، هؤلاء مسلميّ: الأصل مسلمون لي، حذفت اللام للتحفيف، وحذفت النون للإضافة، واجتمعت الواو والياء والأولى منهما متأصلة في ذاتها وسكونها، فقلبت الواو ياء وأغمت الياء في الياء.

(١) شرح الكافية لابن حاجي(صـ٢٩٩).

المبحث الثاني: التشابه اللفظي في باب المشتقات.

تعتبر اللغة العربية من أعرق اللغات وأكثرها تفصيلًا وفصاحةً، حيث تقسم اللغة العربية إلى فعلٍ واسمٍ وحرف، كما أن لكل قسمٍ من الأقسام السابقة أنواعه وحالاته المختلفة.

كما يوجد في اللغة العربية ما يسمى المشتقات، ولها الكثير من الأنواع كاسم الفاعل واسم المفعول وأسماء الزمان والمكان، وسنخصص هذا المقال للحديث عن الفرق بين باب اسم الفاعل والمفعول واسم الآلة، واسمي الزمان والمكان ، والمصدر الميمي، والصفة المشبهة.

التشابه اللفظي في اسم الفاعل

متى يأتي اسم الفاعل نفسه –بنفس الحروف – من فعلين مختلفين؟

تحدث تلك الظَّاهرة الفريدة في الصرف، عندما يكون كلا الفعلين ثلاثيَّين، ويكون الأول معتلا أجوف، وسطه ألف، والثَّاني وسطه همزة، مثل: سال، وسأل؛ فاسم الفاعل من الفعلين المختلفين، هو (سائل) ، ومثل: زار، وزأر، وجار، وجأر، فاسم الفاعل من كلا الفعلين هو (زائر)، و(جائر)[1].

قال المبرد:" فإن بنيت فاعِلا من قلت وبعت لزمك أَن تهمز مَوضِع العين؛ لأَنَّك تبنيه من فِعْل معتلٍّ، فاعتلّ اسْم الْفَاعِل؛ لاعتلال فِعْله وَلزِمَ أَن تكون علَّته قلبَ كلِّ وَاحِد من الحرفين همزَة، وَذَلِكَ قَوْلك: قَائِل، وبائع؛ وَذَاكَ أَنَّه كَانَ: قَالَ وَبَاعَ، فأَدخلت أَلف فاعِل قبل هَذِه المنقلبة، فلمّا الْتَقت أَلفان والأَلفان لَا تَكُونَانِ إِلاَّ ساكنتين لزمك الحَذف لالتقاء الساكنين أَو التحريك فَلَو حذفت لالتبس الْكَلَام، وَذهب البناءُ، وَصَارَ الاسْم على لفظ الْفِعْل تَقول

(١) الكتاب(٣٤٨/٤).

فيهمَا قالٌ، فحرّكت العين لأَنَّ أَصلها الْحَرَكَة والأَلف إِذا حُرِّكت صَارَت همزَة، وَذَلِكَ قَوْلك قَائِل وبائع"(١).

ولعلك لاحظت التشابه اللفظي بين اسم الفاعل من الفعل الأجوف وبينه من الفعل المهموز، ويتحقق التمييز بينهما من خلال السياق.

التشابه اللفظي بين اسم الآلة وبعض المشتقات:

اسم الآلة: اسمٌ يدلّ على الأداة التي بها يكون الفعل. نحو: [مِبْرَد ومِنشار ومِكنَسة]. ويؤخَذ من الفعل الثلاثيّ المتعدّي (١)**، نحو: [بَرَدْت الحديدَ – ونشَرْت الخشبَ – وكنَسْت البيتَ].**

أوزان اسم الآلة: لاسم الآلة ثلاثة أوزان، هي: [مِفْعَل: مِبرد]، و[مِفْعال: مِنشار]، و[مِفْعَلَة: مِكْنسة].

لكنّ مجمع اللغة العربية بالقاهرة أضاف إليها وزنًا رابعًا، هو: [فَعَّالَة] نحو: غسّالة. ثمّ أضاف مِن بعدُ ثلاثة أوزان أخرى هي: [فِعال وفاعِلَة وفاعول] نحو: [رِباط وساقِيَة وساطور]، فأصبحت الصيغ القياسية لاسم الآلة سبعَ صيَغ.

تنبيه: جاء عن العرب شذوذًا أسماءُ آلات على غير هذه الأوزان، منها: [الفأس – السكّين – المُنخُل – القَدُوم...]، فتُحفَظ وتُستعمَل ولكن لا يقاس عليها.

ومن هنا تعددت أوزان اسم الآلة في العربية تعددا أسهم في تفلتها من القياس المطرد في كثير من الأحيان، وقد أسهم هذا التعدد في التقاء صيغ اسم الآلة مع غيرها من المشتقات الصرفية.

---

(١) المقتضب(٩٩/١).

فوزن (فاعلة) قد يرد كاسم فاعلٍ مؤنَّث، وقد يرد كاسم آلةٍ، كـ (ساقية): حملت السَّاقية أكواب العصير (اسم فاعل) – يروي الفلاح حقله بالسَّاقية (اسم آلة) [1].

ويتشابه اسم الآلة مع اسم المفعول أيضا ، ومن ذلك مثلوث نوع من الحبال.

ويتشابه اسم الآلة مع صيغ المبالغة[2]؛ إذ كثيرا ما تطورت صيغ المبالغة من مجرد الدلالة على مبالغة الحدث إلى الدلالة على آلته، ومن الصيغ التي وقع التشابه اللفظي فيها بين اسم الآلة وصيغ المبالغة: ورزن فاعول: مثل ساطور، وصاروخ.

ومن الصيغ المشتركة أيضا بين المبالغة واسم الآلة صيغة (فعَّال) ومؤنثها، ومن ذلك: طيارة، وولاعة.

ومن هذه الصيغ كذلك صيغة (مِفعل)، نحو : مقص، ومثقب.

ومن هذه الصيغ أيضا: (مفعال)، نحو: منشار.

والتناوب في هذه الصيغ ما بين المبالغة واسم الآلة لا يخرج عن حقيقة استخدام اسم الآلة للدلالة على الوسيلة التي يتكرر بها الحدث، فهذه الآلات في أصل دلالتها تشير إلى من يحدث الحدث من مستخدم الآلة، فالجامع بين اسم الآلة وصيغة المبالغة نابع من اتحادهما في الدلالة على محدث الفعل بكثرة.

ومما يؤيد أن هذه الصيغ وضعت للمبالغة، ثم نقلت لإفادة معنى اسم الآلة ما ذكره ابن جني :" فأما قولهم: خطاف وإن كان اسمًا فإنه لاحق

---

(١) النحو الوافي(٣/٣٣٨).

(٢) الموجز في النحو (صـ ١٥٣).

بالصفة في إفادة معنى الكثرة؛ ألا تراه موضوعا لكثرة الاختطاف به، وكذلك سكين، إنما هو موضوع لكثرة تسكين الذابح به، وكذلك البزار والعطار والقصار، ونحو ذلك؛ إنما هي لكثرة تعاطي هذه الأشياء، وإن لم تكن مأخوذة من الفعل، وكذلك النساف لهذا الطائر، كأنه قيل له ذلك؛ لكثرة نسفه بجناحيه"(١).

وكل هذا يدخل في باب تنوع توظيف الصيغ الصرفية، ويتحقق التمييز بين معنى الصيغة من خلال السياق اللغوي.

التشابه اللفظي بين صيغ المبالغة والصفة المشبهة:

يبدو أن دلالة صيغ المبالغة على الحدوث مع إفادة التكثير هي الغالبة، غير أنه قد تلتقي بعض صيغ المبالغة مع الصفة المشبهة في دلالتها، نحو: غفار، وتواب، ورحيم، فهذه الصفات من حيث القيمة المعنوية تلتقي مع الصفة المشبهة في إفادة معنى الثبوت، وعلى هذا يكون للسياق دور في إفادة المعنى؛ لأن البناء المجرد للفظ يؤدي وظيفة في النص، تختلف في معناها من سياق لآخر، فالنظر المجرد إلى هذه الصيغ هو الذي تسبب في وجود هذا التفاوت ما بين الدلالة المجردة والدلالة السياقية(٢).

(١) الخصائص (٣/٢٧٠).

(٢) المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية(صـ١٠٥).

التشابه اللفظي بين اسم الذات، واسمي الفاعل والمفعول:

قد تأتي صيغة اسم المفعول للدلالة على اسم الذات، نحو محمود ، ومأمون، وهي في هذه الحال تكون مجردة من الدلالة على الحدث والزمن، وتعامل معاملة الأسماء غير المشتقة، وينطبق عليها ما ينطبق على ما جاء من أسماء على وزن الفاعل من هذه الناحية، مثل : خالد، وشاكر، وعامر.

التشابه اللفظي بين اسم الفاعل واسم المفعول :

يصاغ اسم الفاعل من الفعل غير الثلاثي بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل الآخر، نحو : أخرج/ مُخرِج، بينما يصاغ اسم المفعول من الفعل غير الثلاثي بإبدال حرف المضارعة ميم مضمومة وفتح ما قبل الآخر، أخرج/ مُخرَج.

قال سيبويه:" وأما الاسم فيكون على مثال أفعل إذا كان هو الفاعل، إلا أن موضع الألف ميمٌ"(١).

ولكن، قد يتفق لفظ اسم الفاعل والمفعول ويختلفان في التقدير نحو مختار ومجتاز وهو محتمل لهما.

وسبب ذلك أن عين الكلمة ياء متحرك ما قبلها فإن كان للفاعل فهي مكسورة فتقديره مختير، مثل: مخترِع وإن كان للمفعول فتقديره: مختير مثل مخترَع.

وعلى كلا التقديرين تنقلب الياء ألفا ولفظهما واحد، ولكن تقدر على الألف كسرة للفاعل وفتحة للمفعول، وكذلك محمر إن جعلته للفاعل كانت الراء الأولى مكسورة وإن جعلته للمفعول كانت مفتوحة، فتسكن الراء

(١) الكتاب (٤/٢٨٠).

الأولى وتدغم في الثانية ويكون اللفظ واحدًا، والتقدير مختلفا وكذلك مقشعر[١].

والأفعال التي يتساوى فيها اسم الفاعل، واسم المفعول، في الصِّياغة والنُّطق هي:

- الأفعال على وزن (افتعل)، والعين مثل اللام، كـ (احتلَّ)، و(اشتقَّ)، ففي الفعلين اسم الفاعل هو نفسه اسم المفعول (مُحتَلّ – مُشتّق)، فإذا قلت: فلسطين دولة محتلَّة فهي اسم مفعول، وإذا قلتَ: إسرائيل دولة محتلَّة فهي اسم فاعل.
- والأفعال على وزن (افتعل)، وعينها ألف مثل: (اختار)، فاسم الفاعل والمفعول منه (مُختار)، فإذا قلت: الطَّالبة مُختارة الإجابة الصَّحيحة، فهي اسم فاعلٍ، وإذا قلتَ: الإجابة الصَّحيحة مُختارةٌ بدقَّةٍ؛ فهي اسم مفعول.
- والأفعال على وزن (انفعل)، وعينها ألف مثل: (انحاز)؛ فاسم الفاعل والمفعول منه (مُنحاز)، فإذا قلتَ: المؤمن مُنحازٌ إلى الحقِّ، فهي اسم فاعلٍ، وإذا قلتَ: الحقُّ مُنحازٌ إليه؛ فهي اسم مفعولٍ.
- والأفعال على وزن (افعلَّ)، وقد جاء في القرآن في ثلاثة ألفاظ مصفر/ مخضر / مسود ﴿ وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ ﴾ الروم: ٥١، ﴿ فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ الحج: ٦٣ ﴿ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴾ النحل: ٥٨.
- والأفعال على وزن افعالَّ/افعالَّة/افعالَّا/افعالَّان الرحمن: ٦٤.

(٢) اللباب للعكبري (٣٩٦/٢).

التشابه اللفظي بين المصدر الميمي واسم المفعول:

المصدر الميمي: يبدأُ بميم زائدة وهو من الثلاثي على وزن "مَفعَل" مثل: مضرَب، مشرَب.

أَما المثال الواوي المحذوف الفاء في المضارع مثل "وعد" فمصدره الميمي على "مفْعِل"، مثل موعد.

ومن غير الثلاثي يكون المصدر الميمي على وزن اسم المفعول: أَسأَمني مُرْتَقَب القطار، أي: ارتقاب.

من خلال تدريسي علم الصرف، فإن المصدر الميمي واسم المفعول من غير الثلاثي يكونان على وزن واحد وهو بإضافة ميم في الأول وفتح ما قبل الآخر، والفرق بينهما يكمن في الآتي:

- المصدر الميمي يمكن استعمال المصدر الأصلي مكانه، مثل:(كان مُنْطَلَقُ العدائين سريعًا)، فالمصدر الميمي منطلق يمكن استبداله بالمصدر الأصلي انطلاق دون تغيير في المعنى، مثل: كان انطلاق العدائين سريعًا.
- يصاغ اسم المفعول من المبني للمجهول، ويدل على من وقع عليه الفعل، نحو: هذا الرجل مُنْطَلَقٌ به إلى السجن؛ إذ إن يمكن استبدال اسم المفعول بفعل مبني للمجهول، مثل: هذا الرجل يُنطلَق به إلى السجن.

التشابه اللفظي بين اسمي الزمان والمكان:

يصاغان للدلالة على زمن الفعل ومكانه مثل: "هنا مدْفن الثروة، وأَمس متسابَق العدّائين".

ويكونان من الثلاثي المفتوح العين في المضارع أَو المضموم العين على وزن "مَفْعَل" مثل: مكْتب، مدخل، مجال، منظر، وإذا كان مكسور العين فالوزن "مفْعِل" مثل: منزِل، مهبِط، مطير، مبيع.

فإذا كان الفعل ناقصًا كان على "مفعَل" مهما تكن حركة عينه مثل: مسعى، مَوْقى، مرمى.

وإذا كان الفعل مثالًا صحيح اللام، فاسم الزمان والمكان منه على "مفعِل" مثل: موضِع، موقع.

أَما غير الثلاثي فاسم الزمان والمكان منه على وزن اسم المفعول مثل: هنا منتظَر الزوار "مكان انتظارهم"، غداً مُسافر الوفد "زمن سفره".

فاجتمع على صيغة واحدة اسما الزمان والمكان، والتفريق بالقرائن[١]، نقول مولد النبي بمكة، ومولد النبي في شهر ربيع الأول.

التشابه بين اسمي الزمان والمكان والمصدر الميمي واسم المفعول:

يصاغ اسم الزمان والمكان والمصدر الميمي من غير الثلاثي على وزن اسم المفعول مثل: منتظر".

فاجتمع على صيغة واحدة في الأَفعال غير الثلاثية: المصدر الميمي واسم المفعول واسما الزمان والمكان، والتفريق بالقرائن[٢].

فإذا دل الاسم على مكان وقوع الفعل كان اسم مكان، وإن دل على زمن وقوع الفعل كان اسم زمان، وإن دل على الشخص الذي وقع عليه الفعل كان اسم مفعول، وإن لم يدل على أي من الأسماء الثلاثة السابقة كان عندها مصدرًا ميميًا.

فمثلًا عندما نقول (منطلق الرياضيين عند الملعب) عندها تكون كلمة مُنطلَق تدل على مكان الانطلاق فهي اسم مكان.

---

(١) الموجز في قواعد اللغة العربية (صـ ٢١٢).

(٢) المصدر السابق (صـ ٢١٢).

أما إذا قلنا (منطَلَق المباراة الساعة الخامسة) فهنا كلمة منطَلق تدل على وقت انطلاق المباراة فهو اسم زمان.

. أما عندما نقول (أنا أنطلق منطلق أبي) عندها يكون المعنى صيغة أو طبيعة منطلقي هي مطابقة لمنطلق أبي؛ لذلك فهي لا تدل على مكان أو زمان، وإنما تدل على كلمة مصدرية تدل على طبيعة الاعتقاد، ولذلك فهي هنا مصدر ميمي.

. أما عندما نقول (انا منطلق بي إلى ساحة المعركة) فهي تدل على من وقع عليه الفعل؛ ولذلك فهي هنا مفعول مطلق.

ولعل هذا التناوب بين صيغ اسمي الزمان والمكان من غير الثلاثي، واسم المفعول والمصدر الميمي سمة تعكس مدى التناوب والاشتراك بين الصيغ الصرفية، ولا يستبعد أن تكون صيغة(مُفعل) وأشباهها من صيغ اسم المفعول من الفعل غير الثلاثي قد تكون وضعت للدلالة على معنى المصدر الميمي، ثم تنوعت دلالتها، لتفيد معنى اسم الزمان والمكان والمفعول[1].

التشابه اللفظي بين الاسم والمصدر:

إذا تشابه اسم ومصدره في نفس الحروف فلابد من التفريق بينهما بتغيير ضبط الكلمة أمنا للبس:

قال التبريزي عند قول أبي تمام:

إِلَيكَ جَزَعنا مَغرِبَ الشَّمسِ كُلَّما ... هَبَطنا مَلا صَلَّت عَلَيكَ سَباسِبُه[2]

(١) المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية (صـ ١٣٥).

(٢) البيت من بحر الطويل، وهو لأبي تمام في الديوان(صـ ٢٢٣)، محمد عبده عزام، ط٥ .

جزعنا أصله من جَزَعتُ الوادي إذا قطعته إلى الجانب الآخر، ومنه قيل جِزع الوادي، وهذا كثير في المصادر والاسم، تقول: جَزَعتُ جَزْعًا، وطحنت طَحْنًا، وذبحت ذَبْحًا؛ فيكون المصدر مفتوحًا، ويكسر الاسم من ذلك؛ فتقول: الجِزْع والذِّبْح والطِّحْن.(١)

التشابه اللفظي بين المصدر واسمي المرة والهيئة:

وزن المرة إما فعلة بفتح الفاء أو فعلة بكسرها أو فعلة بضمها، وذلك أن الفعل الثلاثي الذي يراد بناء المرة منه، إما أن يكون في مصدره تاء كنشدة وكدرة أو لا، فإن كان الثاني فالمرة منه على فعلة بالفتح نحو ضربة، وإن كان الأول فالمرة منه على مصدره المستعمل بلا فرق في اللفظ، نحو: نشدة وكدرة.

والفارق حينئذ القرائن كنشدة واحدة وإذا لم تقيد بمثل الواحدة كان مصدرا مستعملا.

وكذلك وزن الهيئة إما فِعلة أو فَعلة أو فُعلة بالحركات الثلاث، وذلك أن الفعل الثلاثي الذي يراد به بناء النوع منه إما أن يكون في مصدره تاء أو لا، فإن كان الثاني فالهيئة منه على فعلة بالكسر، نحو: ضِربة، وإن كان الأول فالنوع على مصدره المستعمل أيضا كنشدة وكدرة ورحمة.

والفارق القرائن كنشدة لطيفة.

هذا إذا كان الفعل ثلاثيا، وأما إذا كان غيره فإن كان في مصدره تاء فالمرة والهيئة على مصدره المستعمل والفارق القرائن أيضا نحو استقامة ودحرجة واحدة أو حسنة، وإن لم يكن فيه التاء فالمرة والهيئة على وزن المصدر(٢).

---

(٣) شرحا أبي العلاء والخطيب التبريزي على ديوان أبي تمام دراسة نحوية صرفية (صـ٢٢٣).

(٢) شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف (صـ ٧٩).

المبحث الثالث: التشابه اللفظي بين المشتقات والأفعال

التشابه اللفظي بين اسم الفاعل والأمر من باب المفاعلة:

صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد صحيحا كان أو معتلا على وزن فاعل، نحو: ناصر وبائع؛ ولأجل أن اسم الفاعل من الثلاثي على فاعل سمي بلفظ الفاعل لجميع اسم الفاعل كالمنفعل والمستفعل؛ لكثرة الثلاثي ولم يقولوا اسم المنفعل ولا اسم المستفعل(١).

واعلم أنهم أطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمنكسر والجاهل والضامر والمائت؛ لأن الأغلب فيما بني له هذه الصيغة أن يفعل فعلا كالقائم والقاعد والمخرج والمستخرج وغير ذلك.

كيفية اشتقاق اسم الفاعل الثلاثي من المضارع المعلوم: حذف أولا علامة الاستقبال من "يضرب"، مثلا ، وإدخال الألف عقيب الحذف دون سائر حروف المد؛ لخفتها بين الفاء والعين، نحو: الضاد والراء في يضرب؛ لأن الشأن لو زيد في الأول يصير اسم الفاعل مشابها، أي ملتبسا "بالمتكلم" وحده؛ لأنه لو زيد في الأول تحرك بالفتح لتعذر الابتداء بالساكن وخفة الفتحة، فيلتبس بالمتكلم الذي عينه مكسور، مثل: أضرِب، ولو كسر الألف يلتبس أيضا بالأمر من مكسور العين؛ إذ لا اعتبار بحركة الآخر نحو: اِصبر، ولو ضم يلتبس أيضا بالأمر من مضموم العين، نحو: أُنصر، ولو زيد في الآخر يلتبس بتثنية الماضي في مثل فتحا، ولو زيد بين العين واللام يلتبس بصيغة المبالغة نحو: فتاح وصبار؛ إذ لا اعتبار بالإعجام، وإذا بطل الأقسام بأسرها تعين أن يزاد بين الفاء والعين، وكسر عينه بعد زيادة "الألف"، أي لا يجوز غير الكسر في عين المضارع، فإن كان

(١) شرحان على مراح الأرواح(صـ ٦٦).

مضموما أو مفتوحا في الأصل كسر، نحو: ناصر وعالم، وإن كان مكسورا أبقي عليه نحو: ضارب ".

فيصير اسم الفاعل ملتبسا "بماضي "المفاعلة" فإنك إذا قلت: ضارب بفتح الراء لم يعلم أنه اسم الفاعل من يضرب أو فعل ماض من المضاربة، وبتقدير الضمة يصير ثقيلا وهو ظاهر "وبتقدير الكسرة أيضا"؛ أي كتقدير الفتحة "يلزم الالتباس بأمر باب المفاعلة" فإذا قلت: ضارِب بكسر الراء لم يعلم أنه اسم الفاعل من يضرب أو أمر من المضاربة؛ إذ لا اعتبار بحركة الطرف "ولكن أبقى" الكسر "مع ذلك" الالتباس "للضرورة"؛ أي لعدم إمكان الفتح والضم كما بينا ولعدم إمكان السكون لالتقاء الساكنين(١).

واعترض بعض الشارحين بأن هذا الجواب ضعيف؛ لأن التزام الثقل أولى من التزام الالتباس.

فتقول التزام الالتباس في قليل الوقوع لاسيما فيما يمكن دفعه؛ إذ يمكن ها هنا دفعه بالتنوين وتركه أولى من التزام الثقل بالضمة لاسيما بعد ألف المد؛ إذ بذلك يكون أثقل، ويدل على ما ذكرنا أنهم قلبوا الياء ألفا في مثل: مختار في الفاعل والمفعول دفعا للثقل مع أنه يلتبس أحدهما بالآخر بعد القلب لا قبله، واكتفوا بالفرق التقديري.

وقيل اختيار الالتباس بالأمر أولى من اختيار الالتباس بالماضي؛ لأن الأمر مأخوذ من المستقبل والفاعل مشابه به بل اسم الفاعل مأخوذ من المستقبل أيضا، ولهذه المناسبة اختير اتحادهما في الصيغة(٢).

---

(١) شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف (صـ ٦٦).

(٢) المصدر السابق(صـ ٦٧).

التشابه اللفظي بين الفعل الأجوف والصفة المشبهة:

يسوي لفظا بين جمع المؤنث في الماضي، وبين جمع المؤنث في الأمر من الأجوف الواوي حيث يقال فيهما: طُلن بضم القاف "لأنهم لا يعتبرون الاشتراك الضمني"، أي الصوري اللفظي "ويكتفون بالفرق التقديري" وتحقيق الفرق التقديري أن أصل طُلن على تقدير كونه جمعا من الماضي، **طَوِلن** بفتح القاف وكسر الواو وأن ضمة القاف للدلالة على الواو المحذوفة.

وأما على تقدير كونه جمعا من الأمر فأصله **أُطْوُلْن** بضم الهمزة والواو وسكون الطاء، فنقل ضمة الواو إلى الطاء فاستغني عن الهمزة ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين فيكون ضمة القاف ضمة الواو[1].

كما لا يفرق بعد الإعلال "بين فعُلن" بضم العين، و"فعَلن" بفتحها، نحو: طُلن" أصله طَوُلْنَ" بضم العين لا طوَلن بفتحها؛ لأن "الفعيل" من الصفة المشبهة يجيء من "فعل" بضم العين "غالبا، ولما جاء الصفة المشبهة من (طُلن) على طويل علم أنه ليس من طول بالفتح، بل من طول بالضم بناء على الغالب[2].

كما يعلم الفرق بين بعن وخفن من مستقبلهما، أعني يُعلم من (يخاف) أن أصل (خِفْن) (خوِفن) بالكسر؛ لأن باب "فعَل يفعَل" بفتح العين فيهما لا يجيء إلا من حروف الحلق عينا ولاما وليس في خفن حرف منها عينا أو لاما، فلا يظن أنه من فعل بالفتح، ولم يجئ فعل بالضم يفعل بالفتح فعلم أن أصله خوفن بالكسر.

(٣) شرحان على مراح الأرواح في الصرف(صـ ١٢٩).

(٢) شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف (صـ ١٣٠).

ويعلم من بيع أن أصل (بِعن): بيَعن؛ لأن الأجوف لا يجيء من باب "فعل يفعل" بالكسر فيهما، ولم يجئ أيضا فعل بالضم يفعل بالكسر، فتعين أن أصله بيعن بفتح الياء(١).

التشابه اللفظي بين الفعل الماضي وأفعل التفضيل

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِن تَجْهَرْ بِٱلْقَوْلِ فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى ۝٧ ﴾ طه: ٧

"أخفى "صيغتها مشتركة بين الفعل الماضي واسم التفضيل، ولكن السياق والصناعة النحوية تمنع أن تكون فعلا ماضيا.

قال الشيح محيي الدين درويش:" فهو اسم تفضيل من خفي، بمعنى استتر وغاب، وأجاز بعضهم أن يكون فعلا ماضيا، أي: وأخفى الله عن عباده غيبَه، وعندنا أن ذلك غير جائز؛ لأنه من جهة اللفظ يلزم منه عطف الفعلية على الاسمية إن كان المعطوف عليه هو الجملة الكبرى، أو عطف الماضي على المضارع، إن كان المعطوف عليه الجملة الصغرى وكلاهما دون الأحسن، ومن جهة المعنى واضح أن المقصود الحض على ترك الجهر بإسقاط فائدته من حيث إن الله يعلم السر، وما هو أخفى منه فكيف يبقى للجهر فائدة! وكلاهما على هذا التأويل مناسب لترك الجهر، وأما إذا جعل فعلا فيخرج عن مقصود السياق"(٢).

(١) المصدر السابق.

(٢) إعراب القرآن وبيانه(١٦٥/٦).

التشابه اللفظي بين الفعل المضارع واسم الفاعل:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قَالَ عِفْرِيتٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ ۖ وَإِنِّى عَلَيْهِ لَقَوِىٌّ أَمِينٌ ﴿٣٩﴾ قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ ۚ ﴿٤٠﴾ ﴾ النمل: ٣٩ - ٤٠

"آتيك" إما أن تكون فعلا والفاعل ضميرًا مستترا تقديره "أنا"، والجملة الفعلية في محل رفع خبر المبتدأ" أنا"، وإما أن تكون اسم فاعل "آتي"، وهو خبر مرفوع بالحركة المقدرة وهو مضاف، و"الكاف" مضاف إليه[1].

(١) فتح البيان في مقاصد القرآن (١٠/٤٤)، تفسير الرازي(٢٤/٥٥٧)، غرائب التفسير وعجائب التأويل(٢/٨٥١).

المبحث الرابع: التشابه اللفظي في باب الأفعال:

التشابه اللفظي بين الفعل المضارع للغائبة والمخاطب: (هي تمدح) و(أنت تمدح)

لا تسكن التاء في غائبة المستقبل –في مثل (تَمدح)– كما تسكن في غائبة الماضي؛ لتعذر الابتداء بالساكن بخلاف الماضي؛ لأن التاء فيه في الآخر.

ولا يضم غائبة المستقبل حتى لا يلتبس بالمجهول في مثل (تَمدح)، يعني لو ضمت التاء يلتبس المعلوم بالمجهول في الأفعال التي عينها مفتوح، فلو قيل تُمدح أو تُعلم بضم التاء لم يعلم أنه مجهول أو معلوم، ولا يكسر أيضا حتى لا يلتبس بلغة (تِعلم) في الفعل الذي عين ماضيه أو همزته مكسورة، وأما في غيره فللحمل عليه(١).

فإن قيل يلزم الالتباس أيضا بالفتحة" فلم اختير؟

"قلنا في الفتحة موافقة بينهما وبين أخواتها" يعني وإن لزم الالتباس بالفتح أيضا، لكن فيه فائدة وهو الموافقة بينها وبين أخواتها في كون كل واحد منها مفتوحا، مع خفة الفتحة، ولما لم يكن الفرق بينهما لفظا أبقيا على حالهما، **واكتفى بالفرق التقديري**، وذلك أن تاء الغائبة تاء التأنيث في الماضي لكنها قدمت للالتباس، فلم تكن مبدلة من شيء بخلاف التاء في المخاطب، فإنها مبدلة من الواو، وأيضا يفرق بينهما بما تحتهما، فإن

(١) الفلاح شرح المراح لابن كمال باشا (صـ ٥١).

الغائبة يستتر تحتها (هي)، والمخاطب يستتر تحته (أنت)، وقس على مفرديهما تثنيتهما في الوجهين(١).

التشابه اللفظي بين صيغة (افتعل) و(تفعيل).

يجوز الإدغام إذا وقع بعد (تاء) الافتعال ما يقاربها حرف من حروف "تدزذ سصض ظط" بقلب تاء الافتعال إلى هذه الحروف لمقاربتها لها في المخارج ومباعدتها عنها في الصفات، فقلبوها إلى مقارب لها موافق لصفتها.

فأورد على تركيب ذكر الحروف أمثلتها، نحو: "يقتل" أصله يقتتل من القتل أدغم أول المثلين بعد نقل حركته إلى ما قبله في الآخر؛ وإنما لم يجب الإدغام فيه مع اجتماع الحرفين المتماثلين المتحركين؛ لأن التاء الأولى في حكم المنفصل من الثانية؛ لأن تاء الافتعال لا يلزمها وقوع تاء بعدها، نحو: اقتسم واحترم، فهو نظير أنعمت في عدم لزوم التاء بعده، وإذا لم يجب في اقتتل ففي غيره أولى(٢).

"ويُبدِّل" أصله يبتدل ٠٠٠من البدل قلبت التاء دالا وأدغم الدال في الدال "ويعذر" أصله يعتذر من العذر قلبت التاء دالا ثم الدال ذالا ثم أدغم الذال في الذال.

"وينزع" أصله ينتزع من النزع، قلبت التاء دالا ثم الدال زايا ثم أدغمت الزاي في الزاي "ويبسم" أصله يتبسم من البسم، قلبت التاء سينا ثم أدغم السين في السين "ويخصم" أصله يختصم من الخصومة، قلبت التاء طاء ثم قلبت الطاء صادا ثم أدغم الصاد في الصاد "وينضل" أصله ينتضل

(١) المصدر السابق (صـ ٥١).

(٢) شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف (صـ ٩٥).

من النضل، وهو الرمي، قلبت التاء طاء ثم الطاء ضادا ثم أدغم الضاد في الضاد "ويلطم" أصله يلتطم من اللطم، قلبت التاء طاء ثم أدغم الطاء في الطاء "وينظر" أصله ينتظر، قلبت التاء طاء ثم الطاء ظاء ثم أدغم الظاء في الظاء.

ولكن لا يجوز في إدغام الأمثلة المذكورة إلا الإدغام بجعل التاء مثل العين؛ لضعف استدعاء المقدم الزائد الذي هو تاء الافتعال واستتباعه المؤخر الأصل الذي هو العين مع أن قياس الإدغام أن تقلب الأول حرفا من جنس الثاني؛ لأن الأول هو الذي يدغم في الثاني فينبغي أن تبقي الثاني على لفظه، وأن الأول ساكن والساكن أولى بالتغيير إلا إذا عرض عارض منع عن هذا القياس، مثل ما في تاء الافتعال إذا وقع بعد حروف تثد ذر سضبص ضطظ من كونها أصلية أو زائدة في الصفة(١).

وعند بعض الصرفيين لا يجيء هذا الإدغام في الماضي؛ أي في ماضي هذه الأمثلة حتى لا يلتبس بماضي التفعيل؛ لأن الشأن عند هؤلاء البعض من الصرفيين لو قصد هذا الإدغام تنقل حركة التاء إلى ما قبلها وتحذف الهمزة المجتلبة فيصير في اختصم مثلا: خصم فلا يعرف أنه من الافتعال أو من التفعيل، وعند بعضهم يجيء الإدغام في الماضي أيضا فيقال: قتل بفتح القاف اكتفاء في الفرق بالمضارع.

(١) المصدر السابق (صـ ٩٦).

التشابه اللفظي بين الماضي والأمر في صيغة(اتفعل) و(تفاعل و(تفعل):

كما وقع الاشتراك بالوضع القصدي في فعل الاثنين والجماعة من الأمر والماضي في تفعَّل، وتفاعل.

تقول: تكسر تكسرا اتكسروا في الماضي، وتفاعل، نحو: تباعد تباعدا تباعدوا أمرا وتباعد تباعدا تباعدوا ماضيا، "وتفعلل"، نحو: تدحرج تدحرجا تدحرجوا أمرا وماضيا.

كما وقع الاشتراك في الاثنين والجماعة من الأمر والماضي في "تفعل" حيث يقال في تثنية الماضي والأمر تفعلا وفي جمعهما تفعلوا، وتفاعل، حيث يقال: في تثنيتها تفاعلا وفي جمعهما تفاعلوا، و"تفعلل" حيث يقال فيهما تفعللا وتفعللوا[1].

(١) شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف (صـ ١٣٠).

المبحث الخامس: التشابه اللفظي في باب إسناد الفعل إلى الضمائر.

أولا: التشابه اللفظي عند إسناد الفعل المضعف إلى ضمائر الرفع المتحركة والساكنة:

الفعل المضعف: نوعان:

مضعف الثلاثي: ما كانت عينه ولامه من جنس واحد، مثل : ردَّ، شدَّ، فرَّ.

مضعف الرباعي: هو ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس، وعينه ولامه الثانية من جنس آخر، مثل : زلزل ، وسوس، حصحص.

أولا: إسناد الفعل المضعف الرباعي إلى ضمائر الرفع المتحركة والساكنة.

وهذا عند إسناده إلى ضمائر الرفع المتحركة والساكنة لا يحدث فيه تغيير، نقول: حصحصت، حصحصنا، حصحصنَ، حصحصوا، حصحصا.

ثانيا: إسناد الفعل المضعف الثلاثي إلى ضمائر الرفع المتحركة والساكنة.

للفعل الثلاثي عند إسناده إلى ضمائر الرفع المتحركة والساكنة ثلاثة أحوال:

الحالة الأولى: وجوب الفك مع ضمائر الرفع المتحركة.

الحالة الثانية: وجوب الإدغام مع ضمائر الرفع الساكنة.

الحالة الثالثة: جواز الفك والإدغام مع الفعل المضارع إذا دخل عليه جازم، أو فعل الأمر المسند إلى ضمير الواحد.

وإليك جدول تفصيلي يوضح طريقة الإسناد والتشابه اللفظي في الفعل المضعف الثلاثي:

		ضمائر الرفع المتحركة			حكمه
الفعل	نوع الفعل	تاء الفاعل	نا الفاعلين	نون النسوة	
شد	ماضي	شددت	شددنا	شددن	وجوب الفك مع ضمائر الرفع المتحركة.
	مضارع	----	----	يشددن	
	أمر	----	----	اشددن	
		ضمائر الرفع الساكنة			حكمه
الفعل	نوع الفعل	الف الاثنين	واو الجماعة	ياء المخاطبة	وجوب الإدغام مع ضمائر الرفع الساكنة.
شد	ماضي	شدَّا	شدُّوا	----	
	مضارع	يشدَّان	يشدُّون	تشُدِّين	
	أمر	شُدا	شُدُّوا	شُدِّي	جواز الفك والإدغام مع الجزم وأمر الواحد.
	مضارع مجزوم	----	----	لم يشدد* لم يشدَّ شُدَّ، أُشدد	

تشابه المضاعف مع بعضه: يتحد الماضي من الفعل المضعف مع الأمر في الصورة اللفظية عند الإسناد إلى ألف الاثنين، أو واو الجماعة، إذا كان الفعل على وزن: افتعل مثل اشتدَّ، أو على وزن انفعل، مثل انقض، أو على وزن فاعل، مثل وادَّ، أو كان الفعل من باب علِم، يعلم، مثل: ملَّ، يمِلُّ.

التشابه اللفظي: ملَّا، ملُّوا، انقضَّ، انقضَّا، انقضُّوا، اشتد، اشتدا، اشتدُّوا، وادَّ، وادَّا، وادُّوا.

فيتحد الماضي مع الأمر في هذه الأوزان الثلاثة.

ثانيا: التشابه اللفظي عند إسناد الفعل الأجوف إلى ضمائر الرفع المتحركة والساكنة:

الفعل الأجوف: ما كانت عينه حرفا من أحرف العلة وهو على أربعة أنواع، لأن عينه إما أن تكون واوا، وإما أن تكون ياء، وكل منهما إما أن تكون باقية على أصلها، وإما أن تقلب ألفا(١).

فمثال ما عينه واو باقية على أصلها " حول، وعور، وصاول، وقاول، وحاول".

ومثال ما أصل عينه الواو وقد انقلبت ألفا " قام، وصام، ونام، وخاف، وأقام".

ومثال ما عينه ياء باقية على أصلها " غيد، وحيد، وصيد، وبايع، وشايع".

ومثال ما أصل عينه الياء، وقد قلبت ألفا" باع، وجاء، وأذاع، وأفاء، وامتار".

حكم الماضي عند اتصال الضمائر به: أما الصيغ التي يجب فيها التصحيح، فإن حكمها كحكم السالم: لا يحذف منها شيء، سواء أكان الضمير ساكنا أم كان متحركا، تقول: " غيدت، وحولت، وغيدا، وحولا، وغيدوا، وحولوا "، وتقول: " حاولت، ودواينت، وحاولا، ودواينا، وحاولوا، ودواينوا " وكذا " تقاولت، وتمايدت، وتقاولا، وتمايدا " وكذا " عولت، وبينت، وعولا، وبينا – إلخ ".

(١) شرح ابن عقيل(٤/٢٨٦).

أما الصيغ التي يجب فيها الإعلال، فإن أسندت إلى ضمير ساكن أو اتصلت بها تاء التأنيث، بقيت على حالها، تقول: باعا، وقالا، وخافا، وابتاعا، واستاكا، وابتاعوا، واستاكوا، وأجابا، وأهابا، وأجابوا، وأهابوا، وانقادا، وانماعا، وانقادوا، وانماعوا، واستقاما، واستفادا، واستقاموا، واستفادوا ".

وإن أسندت إلى ضمير متحرك وجب حذف العين: تخلصا من التقاء الساكنين.

وحينئذ فجميع الصيغ التي تشتمل على حرف زائد أو أكثر يجب أن تبقى بعد حذف العين على حالها، تقول: " ابتعت، واستكت، وأجبت، وأهبت".

وأما الثلاثي المجرد: فإن كان على " فعل " بكسر العين – وذلك باب " علم " – وجب كسر الفاء إيذانا بحركة العين المحذوفة، ولا فرق في هذا النوع بين الواوي واليائي، تقول:" خِفت، ومِت، وهِبت " وإن كان على مثال " فعل " – بفتح العين – وذلك باب " ضرب " وباب " نصر " فرق بين الواوي واليائي، فتضم فاء الواوي – وهو باب " نصر " – إيذانا بنفس الحرف المحذوف، وتكسر فاء اليائي – وهو باب " ضرب " – لذلك السبب.

تقول: " صُمت، وقُدت، وقُلت " وتقول: " بِعت، وطِبت، وعِشت " وإن كان مضموم العين على فعل – حذفت العين وضمت الفاء للدلالة على الواو، نحو " طُلت ".

حكم إسناد المضارع للضمير[1]: إذا أسند المضارع من الأجوف إلى الضمير الساكن بقى على ما استحقه من الإعلال أو التصحيح، ولم تحذف عينه ولو كان مجزوما، تقول: " يخافان، ويخافون، وتخافين، ولن

(١) شرح ابن عقيل(٤/٢٩٥).

يخافا، ولن يخافوا، ولن تخافي، ولم تخافا، ولم تخافوا، ولم تخافي " وكذا الباقي من المثل.

وإذا أسند إلى الضمير المتحرك حذفت عينه إن كان مما يجب فيه الإعلال، سواء أكان مرفوعا أم منصوبا أم مجزوما، تقول: " النساء يقلن، ولن يثبن، ولم يرعن ".

حكم إسناد الأمر إلى الضمائر: [١] الأمر كالمضارع المجزوم: فلو أنه أسند إلى الضمير الساكن رجعت إليه العين التي حذفت منه حال إسناده للضمير المستتر، تقول: "قولا، وخافا، وبيعا، وقولوا، وخافوا، وبيعوا، وقولي، وخافي، وبيعي " وإذا أسند إلى الضمير المتحرك بقيت العين محذوفة، تقول: " قلن، وخفن، وبعن".

وإليك جدول تفصيلي يوضح طريقة الإسناد والتشابه اللفظي في الفعل الأجوف عند إسناده إلى ضمائر الرفع المتحركة والساكنة:

		ضمائر الرفع المتحركة			حكمه
الفعل	نوع الفعل	تاء الفاعل	نا الفاعلين	نون النسوة	
قال	ماضي	قلت	قلنا	قلن	يجب حذف عينه
	مضارع	----	----	يقلن	
	أمر	----	----	قلن	
		ضمائر الرفع الساكنة			حكمه
الفعل	نوع الفعل	الف الاثنين	واو الجماعة	ياء المخاطبة	بدون حذف عينه
قال	ماضي	قالا	قالوا	----	
	مضارع	يقولان	يقولون	تقولين	
	أمر	قولا	قولوا	قولي	

(٢) المصدر السابق(٤/٢٩٥).

التشابه اللفظي: يسوي لفظا بين جمع المؤنث في الماضي، وبين جمع المؤنث في الأمر من الأجوف الواوي حيث يقال فيهما: قلن بضم القاف "لأنهم لا يعتبرون الاشتراك الضمني"، أي الصوري اللفظي "ويكتفون بالفرق التقديري" وتحقيق الفرق التقديري أن أصل قلن على تقدير كونه جمعا من الماضي، **قَولِن** بفتح القاف وكسر الواو وأن ضمة القاف للدلالة على الواو المحذوفة.

وأما على تقدير كونه جمعا من الأمر فأصله **أُقْوُلْن** بضم الهمزة والواو وسكون القاف، فنقل ضمة الواو إلى القاف فاستغني عن الهمزة ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين فيكون ضمة القاف ضمة الواو[1].

ثالثا: **التشابه اللفظي في إسناد الفعل الناقص إلى ضمائر الرفع المتحركة والساكنة**:

الفعل الناقص: ما كانت لامه حرف علة، وتكون اللام واوا أو ياء، ولا تكون ألفا إلا منقلبة عن واو أو ياء.

أنواعه[2] – على التفصيل – ستة، لأن كلا من الواو والياء إما أن يبقى على حاله، وإما أن ينقلب ألفا، وإما أن تنقلب الواو ياء، وإما أن تنقلب الياء واوا، وما آخره ألف إما أن تكون هذه الألف منقلبة عن واو، وإما أن تكون منقلبة عن ياء.

١. فمثال الواو الأصلية الباقية، " بذو، ورخو، وسرو ".

٢. ومثال ما أصل لامه الواو وقد انقلبت ياء: حظي، وحفي، وحلي، ورجي، ورضي " .

---

(١) شرحان على مراح الأرواح في الصرف(صـ ١٢٩).

(١) شرح ابن عقيل(٢٩٧/٤).

٣. ومثال ما أصل لامه الواو وقد انقلبت ألفا:" سما، ودعا، وغزا ".

٤. ومثال الياء الأصلية الباقية: " رَقِيَ، وزَكِيَ، وشَصِيَ، وطَفِيَ، وصَفِيَ ".

٥. ومثال ما أصل لامه الياء وقد انقلبت واوا: "نهو" وليس في العربية من هذا للنوع سوى هذه الكلمة.

٦. ومثال ما أصل لامه الياء وقد انقلبت ألفا: " رمى، وكفى، وهمى، ومأي".

حكم الماضي عند الإسناد إلى الضمائر ونحوها: [(١)] إذا أسند الماضي إلى الضمير المتحرك: فإن كانت لامه واوا أو ياء سلمتا، تقول "سروت، ورضيت"، وإن كانت اللام ألفا قلبت ياء فيما زاد على الثلاثة، وردت إلى أصلها في الثلاثي، تقول: " أعطيت، واستدعيت " وتقول: " غزوت، ودعوت، وسموت " وتقول: " رميت، وكنيت، وبغيت ".

وإذا اتصلت به تاء التأنيث: فإن كانت اللام واوا أو ياء بقيتا وانفتحتا، تقول: "سروَتْ، ورضيَتْ"، وإن كانت اللام ألفا حذفت في الثلاثي وغيره، تقول: " دعت، وسمت، وغزت، ورمت، وبنت، وكنت " وتقول: " أعطت، ووالت، واستدعت ".

وإذا أسند الماضي إلى الضمير الساكن: فإن كان ذلك الضمير ألف الاثنين بقي الفعل على حاله واويا كان أو يائيا، تقول: " سروا، ورضيا".

وإن كانت لامه ألفا قلبت ياء في ما عدا الثلاثي، وردت إلى أصلها في الثلاثي، تقول: " أعطيا، وناديا، وناجيا، واستدعيا "، وتقول: " غزوا، ودعوا، ورميا، وبغيا "، وإن كان الضمير واو الجماعة حذفت لام الفعل: واوا كانت، أو ياء، أو ألفا، وبقى الحرف الذي قبل الألف مفتوحا للإيذان

(٢) المصدر السابق(٣٠٢/٤).

بالحرف المحذوف، وضم الحرف الذي قبل الواو والياء لمناسبة واو الجماعة، تقول: " أعطَوا، واستدعَوا، ونادَوا، وغزُوا، ودعُوا، ورمُوا، وبغُوا "، وتقول: " سرَوا، وبذَوا، ورضُوا، وبقُوا ".

حكم مضارعه عند الاتصال بالضمائر: [1] إذا أسند المضارع إلى نون النسوة: فإن كانت لامه واوا أو ياء سلمتا، تقول: " النسوة يسرون، ويدعون، ويغزون "، وتقول: " النسوة يرمين، ويسرين، ويعطين، ويستدعين، وينادين ".

وإن كانت لامه ألفا قلبت ياء مطلقا، نحو " يرضين، ويخشين، ويتزكين، ويتداعين، ويتناجين".

وإسناده لألف الاثنين مثل إسناده إلى نون النسوة: تسلم فيه الواو والياء، وتنقلب الألف ياء مطلقا، إلا أن ما قبل نون النسوة ساكن، وما قبل ألف الاثنين مفتوح، تقول: المحمدان يسروَان، ويدعوَان، ويغزوَان، ويرميَان، ويسريَان، ويعطيَان، ويستدعيَان، ويناديَان، ويرضيَان، ويخشيَان، ويتزكيَان، ويتداعيَان، ويتناجيَان ".

وإذا أسند المضارع إلى واو الجماعة حذفت لامه مطلقا – واوا كانت، أو ياء أو ألفا – وبقى ما قبل الألف مفتوحا للإيذان بنفس الحرف المحذوف، وضم ما قبل الواو من ذي الواو أو الياء لمناسبة واو الجماعة، تقول: " يرضون، ويخشون، ويتزكون ويتداعون، ويتناجون " وتقول " يسرون، ويدعون، ويغزون، ويرمون، ويسرون، ويعطون، ويستدعون، وينادون".

(١) شرح ابن عقيل(٣٠٢/٤).

وإذا أسند المضارع إلى ياء المؤنثة المخاطبة حذفت اللام مطلقا – واوا كانت، أو ياء، أو ألفا – وبقي ما قبل الألف مفتوحا للإيذان بنفس الحرف المحذوف، وكسر ما قبل الواو أو الياء لمناسبة ياء المخاطبة، تقول: " تخشيَن يا زينب، وترضيَن، وتدعِين، وتعلِين، وترمِين، وتبنِين، وتعطِين، وتسترضِين ".

حكم إسناد الأمر إلى الضمائر: [1] الأمر كالمضارع المجزوم، والأصل أن لام الناقص تحذف في الأمر، لبناء الأمر على حذف حرف العلة، ولكنه عند الإسناد إلى الضمائر تعود إليه اللام.

ثم إذا أسند لنون النسوة أو ألف الاثنين سلمت لامه إن كانت ياء أو واوا، وقلبت ياء إن كانت ألفا، تقول: " يا نسوة اسرون، وادعون، واغزون، وارمين، واسرين، وأعطين، واستدعين، ونادين، وارضين، واخشين، وتزكين، وتداعين، وتناجين "، وتقول: " يا محمدان اسروا، وادعوا، واغزوا، وارميا، واسريا، وأعطيا، واستدعيا، وناديا، وارضيا، واخشيا، وتزكيا، وتداعيا، وتناجيا ".

وإذا أسند إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة حذفت لامه مطلقا – واوا كانت، أو ياء، أو ألفا – وبقي ما قبل الألف في الموضعين مفتوحا، وكسر ما عداه قبل ياء المخاطبة، وضم قبل واو الجماعة، تقول: " ارضَوا، واخشَوا، وتزكَّوا، واسرُوا، وادعُوا، واغزُوا، وارمُوا، وأعطُوا، واستدعُوا " وتقول: " ارضَي، واخشَي، وتزكِي، واسرِي، وأعطِي، واستدعِي ".

(١) شرح ابن عقيل(٤/٢٩٦).

وإليك جدول تفصيلي يوضح طريقة الإسناد والتشابه اللفظي في الفعل الناقص عند إسناده إلى ضمائر الرفع المتحركة والساكنة:

		ضمائر الرفع المتحركة		
الفعل	نوع الفعل	تاء الفاعل	نا الفاعلين	نون النسوة
قضى/يقضِي	ماضي	قضيت	قضينا	قضين
	مضارع	----	-----	أنتن تقضِين
	أمر	--	-----	اقضِين
غزا / يغزُو	ماضي	غزوت	غزونا	غزونَ
	مضارع	---	----	هن يغزُون
	أمر	---	----	اغزُون
سعى/ يسعَى	ماضي	سعَيت	سعينا	سعَين
	مضارع	-----	-----	أنتن تسعَين
	أمر	-----	----	اسعَين
الفعل		ضمائر الرفع الساكنة		
قضى/يقضي	نوع الفعل	الف الاثنين	واو الجماعة	ياء المخاطبة
	ماضي	قضيا	قضُوا	-----
	مضارع	يقضيان	يقضُون	أنت تقضِين
	أمر	اقضيا	اقضُوا	اقضِي
غزا/ يغزو	ماضي	غزوا	غزُوا	-------
	مضارع	يغزوان	هم يغزُون	تغزِين
	أمر	اغزوَا	اغزُوا	اغزِي
سعى /يسعَى	ماضي	سعيا	سعوا	------
	مضارع	يسعَيان	يسعَون	أنت تسعَين
	أمر	اسعيا	اسعَوا	اسعَين

التشابه اللفظي في الفعل الناقص الذي آخره (واو) عند إسناده إلى واو الجماعة ونون النسوة:

التشابه في المضارع: أما الفعل المضارع فقد تشابه في الصورة اللفظية للفعل الذي آخره واو في حالتي الخطاب والغيبة، عند إسناده إلى "واو الجماعة، ونون النسوة".

تقول في نحو: يدعو، ويغزو: أنتم تدعون، وتغزون. وأنتن تدعون، وتغزون. وهم يدعون، ويغزون، وهن يدعون، ويغزون.

ولكنك لو تأملت الفعل في حالتي الإسناد إلى واو الجماعة، ونون النسوة لوجدت الفروق التالية:

١- الفعل مع جمع المذكر معرب مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، ومع جمع الإناث مبني، وعلامة بنائه السكون.

٢- النون مع جمع المذكر نون الرفع؛ فهي حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، ومع جمع الإناث ضمير، والضمير اسم مبني على الفتح في محل رفع فاعل.

٣- الواو في جمع المذكر ضمير مبني على السكون في محل رفع فاعل، وفي جمع الإناث لام الفعل.

٤- وزن الفعل مع جمع المذكر: "تفعون، ويفعون" بحذف اللام، ومع جمع الإناث: "تفعلن، ويفعلن"، بذكر لام الكلمة.

قال الجوجري:" قوله: وأما﴿ إِلَّآ أَن يَعۡفُونَ ﴾ البقرة: ٢٣٧ ؛ دفعا لسؤال يتوهم وروده على ما قرره من أنَّ نصب هذه الأفعال بحذف النون، فيقول: إن (أنْ) ناصبة، إذ هي المصدرية والفعل الذي دخلت عليه منصوب بها، مع أن نونه ثابتة لم تحذف في النصب، ووجه الدفع أنّ هذه

الواو والنون المتصلتين بهذا الفعل ليستا واو الجماعة ونون الرفع، بل هذه الواو من نفس الفعل، وهي لامه، هذه النون ضمير النسوة، والفعل غير معرب، بل هو مبني لمباشرة نون الإناث له، ووزنه (يَفْعُلْن)، بخلاف (وأن تَعْفُوا) خطابا للرجال في ﴿وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴿٢٣٧﴾﴾ البقرة: ٢٣٧، فإن الواو ضمير الجماعة، والنون للرفع، ولهذا حذفت للناصب، وأصله (تعفُوُوْن) والواو الأولى لام الفعل، والثانية ضمير الجماعة، فحذفت الأولى لالتقاء الساكنين بعد حذف حركتها، لاستثقالها بعد ضمة الفاء، فصار وزنه (تَفْعُون)"[1].

وقال العكبري:" تقول الرجال يعفون والنساء يعفون فاللفظ واحد، والتقدير مختلف ففعل الرجال حذفت منه اللام لسكونها وسكون واو الضمير بعدها كما حذفت الياء من يرمون والنون علامة الرفع، وفعل النساء لم يحذف منه شيء؛ لأنه مبني، وواوه لامه، والنون اسم مضمر؛ ولذلك ثبتت في الأحوال الثلاث على صورة واحدة"[2].

التشابه اللفظي في الفعل الناقص المكسور العين والمفتوحها عند إسناده إلى ياء المخاطبة ونون النسوة:

تتشابه صورة الفعل المضارع المكسور العين والمفتوحها في الخطاب عند الإسناد إلى "ياء المخاطبة، ونون النسوة"، نحو: يقضي، ويعطي، ويترضى، ويتصابى.

تقول في المفردة المؤنثة: أنتِ تقضين، وتعطين، وتترضين، وتتصابين.

---

(١) شرح شذور الذهب(صـ ٢١٠).

(٢) اللباب(٢٩/٢).

وتخاطب جماعة الإناث قائلًا: أنتن تقضين، وتعطين، وتترضين، وتتصابين.

ولكنك لو تأملت الفعل في حالتي الإسناد إلى ياء المخاطبة، ونون النسوة لوجدت الفروق التالية:

١- الفعل مع ياء المخاطبة معرب مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، ومع جمع الإناث مبني، وعلامة بنائه السكون المقدر.

٢- النون مع ياء المخاطبة نون الرفع؛ فهي حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، ومع جمع الإناث ضمير، والضمير اسم مبني على الفتح في محل رفع فاعل.

٣- الياء مع المفردة المؤنثة ضمير مبني على السكون في محل رفع فاعل، وفي جمع الإناث لام الفعل.

٤- وزن الفعل مع المفردة المؤنثة: "تفعين" بحذف اللام، ومع جمع الإناث: "تفعلن، ويفعلن" بذكر اللام.

رابعا: التشابه اللفظي بين الفعل المهموز الناقص والفعل اللفيف المفروق:

المهموز: ما كان في مقابلة فائه، أو عينه، أو لامه همز.

حكمه: حكم المهموز بجميع أنواعه كحكم السالم: لا يحذف منه شيء عند الاتصال بالضمائر ونحوها، ولا عند اشتقاق صيغة غير الماضي منه، إلا كلمات محصورة: قد كثر دورانها في كلامهم فحذفوا همزتها قصدا إلى التخفيف، وهى:

أولا: **أخذ وأكل. حذفوا همزتهما من صيغة الأمر، ثم حذفوا همزة الوصل فقالوا: " خذ وكل " وهم يلتزمون حذف الهمزة عند وقوع الكلمة ابتداء.**

ثانيا: أمر وسأل، حذفوا همزتهما من صيغة الأمر أيضا، ثم حذفوا همزة الوصل استغناء عنها، فقالوا: " مر، وسل " إلا أنهم لا يلتزمون هذا الحذف إلا عند الابتداء بالكلمة، فإن كانت مسبوقة بشيء لم يلتزموا حذفها، بل الأكثر استعمالا عندهم في هاتين الكلمتين حينئذ إعادة الهمزة – التي هي الفاء أو العين – إليهما.

فأما في صيغة المضارع: فإنها لا تحذف، نحو: تأمرون.

ثالثا: رأى، حذفوا همزة الكلمة في صيغتي المضارع والأمر، بعد نقل حركة الهمز إلى الفاء، فقالوا: " يرى، وره "، فوزن " يرى " يفل، ووزن " ره " فه.

رابعا: أرى، حذفوا همزة الكلمة، وهى عينها في جميع صيغة: الماضي، والمضارع، والأمر، وسائر المشتقات، فوزن " أرى " أفل، ووزن " يرى " يفل، ووزن " أر " أف.

باب اللفيف المفروق:

ما كانت فاؤه ولامه حرفين من أحرف العلة.

وتقع فاؤه واوا في كلمات كثيرة، ولم نجد منه ما فاؤه ياء إلا قولهم: " يدى ".

وتكون لامه ياء: إما باقية على أصلها، وإما أن تنقلب ألفا، ولا تكون لامه واوا.

فمثال ما أصل لامه الياء وقد انقلبت ألفا: " وحى، ووشى، وودي ".

ومثال ما لامه ياء باقية على حالها: " وجى، ولي، ووري ".

حكمه: يعامل اللفيف المفروق: من جهة فائه معاملة المثال، ومن جهة لامه معاملة الناقص.

وعلى هذا تثبت فاؤه في المضارع والأمر إن كانت ياء مطلقا، وكذا إن كانت واوا والعين مفتوحة، تقول: " يدى ييدى، وايد " وتقول: " وجَى يوجَى واوج ".

وتحذف فاؤه في المضارع من الثلاثي المجرد والأمر إذا كانت واوا والعين مكسورة – وذلك باب ضرب، وباب حسب – تقول: " وعى يعي، ووهى يهي"، وتقول: " ولي يلي، ووري يري".

وتحذف لامه في المضارع المجزوم، وفي الأمر أيضا، إلا إذا أسند إلى نون النسوة أو ألف الاثنين، تقول " النسوة لم يعين، وينين، ويهين، ويلين، ويوجين ".

وتقول أيضا: " يا نسوة عين، ونين، ولين، واوجين ".

وتقول عند الإسناد إلى ألف الاثنين: المحمدان يعيان، وينيان، ويهيان، ويليان، ويوجيان، وتحذف نون الرفع في الجزم والنصب، وتقول أيضا " يا محمدان عيا، ونيا، وهيا، وليا، واوجيا ".

فإذا أسند أحدهما إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة، أو إلى الضمير المستتر حذفت لامه: فإذا كان – مع هذا – مما تحذف فاؤه صار الباقي من الفعل حرفا واحدا، وهو العين، فيجب – حينئذ – اجتلاب هاء السكت في الأمر المسند للضمير المستتر عند الوقف، تقول: " قه، له، عه، فه، نه، ده ".

ويجوز لك الإتيان بهاء السكت في المضارع المجزوم المسند للضمير المستتر عند الوقف، تقول: " لم يقه، ولم يله " إلخ، ويجوز أن تقول: " لم يل ولم يق " وصلا ووقفا.

وإليك جدول تفصيلي يوضح طريقة الإسناد والتشابه اللفظي بين الفعل اللفيف المفروق والمهموز الناقص:

وأضرب مثالا بالفعلين (وري) لفيف مفروق و(رأى) مهموز ناقص:

		ضمائر الرفع المتحركة		
الفعل	نوع الفعل	تاء الفاعل	نا الفاعلين	نون النسوة
رأى/ يرَى	ماضي	رأيت	رأينا	رأين
	مضارع	----	-----	أنتن ترَين
	أمر	--	-----	رَين
الفعل	نوع الفعل	ضمائر الرفع الساكنة		
رأى / يرَى		الف الاثنين	واو الجماعة	ياء المخاطبة
	ماضي	رأيا	رأوا	-----
	مضارع	يريان	يرَون	أنت ترَين
	أمر	رَا	رَوا	رَي
الفعل		ضمائر الرفع المتحركة		
وري / يرِي	نوع الفعل	تاء الفاعل	نا الفاعلين	نون النسوة
	ماضي	ورِيت	ورِينا	ورِينَ
	مضارع	--------	----------	أنتن ترِينَ
	أمر	---------	----------	رِينَ
الفعل		ضمائر الرفع الساكنة		

ورِى/ يرِي	نوع الفعل	الف الاثنين	واو الجماعة	ياء المخاطبة
	ماضي	وريا	ورُوا	---
	مضارع	يرِيان	يرُون	أنت تَرِين
	أمر	رِيا	رُوا	رِي

التحليل : الفعل (رأى) ماضي مهموز ناقص، والمضارع منه (يرَى) بفتح الراء، وأصله : (يرْأَى) حدث إعلال بالنقل، فنقلت حركة الهمزة إلى الراء، فصارت(يرَأْى)، ثم حذفت الهمزة؛ لالتقائها ساكنة مع (الألف) فصارت(يرَى)، فحدث في الكلمة إعلال بالنقل وإعلال بالحذف، والأمر منه (رَ) بفتح الراء؛ لأنه مبني على حذف حرف العلة، فالحذف لعلة نحوية.

وعند إسناده إلى الضمائر يتضح ما يأتي:

أولا: عند إسناد الفعل (رأى) بصيغة الماضي إلى ضمائر الرفع المتحركة يبقى كما هو دون حذف، فنقول: رأيتُ، رأينا، رأيْنَ.

ثانيا: عند إسناد الفعل (رأى) إلى ضمائر الرفع الساكنة، وهي ألف الاثنين وواو الجماعة، نقول: رأيا بإبدال الألف ياء مع ألف الاثنين، ورأَوا بحذف اللام مع واو الجماعة، مع فتح ما قبلها؛ لأن العين في المضارع مفتوحة.

ثالثا: عند إسناد الفعل (يرى) بصيغة المضارع إلى ضمائر الرفع المتحركة، وهي نون النسوة نقول : يرَيْن بإبدال الألف ياء مع نون النسوة.

رابعا: عند إسناد الفعل (يرى) إلى ضمائر الرفع الساكنة يبقى كما هو دون حذف فعند إسناده إلى ألف الاثنين، نقول: يريان، بإبدال الألف ياء، وتحذف لامه عند إسناده إلى واو الجماعة، فنقول: يرَوا، مع فتح ما

قبلها ؛ لأن العين في المضارع مفتوحة، وأنت ترَين عند إسناده إلى ياء المخاطبة.

خامسا: عند إسناد الفعل (رَ) إلى ضمائر الرفع المتحركة، وهي نون النسوة نقول: رَيْنَ بفتح الراء، مع إبدال الألف ياء؛ لأن الفعل مبني على السكون، ونون النسوة مفتوحة ، فلا تحذف لام الفعل.

سادسا: عند إسناد الفعل الأمر (رَ) إلى ضمائر الرفع الساكنة تحذف لامه، فنقول عند إسناده إلى ألف الاثنين، وواو الجماعة وياء المخاطبة : را، ورَوا، ورَي.

أما الفعل(ورِى) ماضي مثال ناقص، والمضارع منه (يرِى) بكسر الراء، وأصله : (يوري) حدث إعلال بالحذف؛ لأن فاء المثال تحذف في المضارع؛ لوقوعها بين عدوتيها الفتحة والكسرة.

والأمر منه(رِ) بكسر الراء، فتحذف الفاء في الأمر حملا على حذفها في المضارع، وحذفت لامه لعلة نحوية.

وعند إسناده إلى الضمائر يتضح ما يأتي:

أولا: عند إسناد الفعل (ورِى) بصيغة الماضي إلى ضمائر الرفع المتحركة يبقى كما هو دون حذف، فنقول: ورِيتُ، ورِينا، ورِين.

ثانيا: عند إسناد الفعل (ورِى) إلى ضمائر الرفع الساكنة يبقى كما هو دون حذف فعند إسناده إلى ألف الاثنين، نقول: ورِيا بكسر الراء، وتحذف لامه عند إسناده إلى واو الجماعة، فنقول: ورُوا بضم الراء.

ثالثا: عند إسناد الفعل (يرِي) بكسر الراء إلى ضمائر الرفع المتحركة، وهي نون النسوة نقول: هن يرِيْن .

رابعا: عند إسناد الفعل (يرِي) إلى ضمائر الرفع الساكنة تحذف فاؤه دون لامه، عند إسناده إلى ألف الاثنين، فنقول: يرِيان بكسر الراء، وتحذف لامه عند إسناده إلى واو الجماعة، فنقول: يرُون بضم الراء.

خامسا: عند إسناد الفعل الأمر (رِ) بكسر الراء إلى ضمائر الرفع المتحركة ، وهي نون النسوة نقول: يا نسوة رِيْنَ بكسر الراء.

سادسا: عند إسناد الفعل الأمر (رِ) إلى ضمائر الرفع الساكنة تحذف فاؤه دون لامه عند إسناده إلى ألف الاثنين، فنقول (رِيا)، وتحذف فاؤوه ولامه عند إسناده إلى واو الجماعة وياء المخاطبة، فنقول: رُوا، و(رِي).

وبناء على ما تقدم يتضح لنا ما يأتي:

التشابه اللفظي في إسناد الفعل المهموز(رأى) والفعل اللفيف المفروق(وري) عند إسنادهما إلى ضمائر الرفع المتحركة والساكنة:

لعلك لاحظت التشابه اللفظي بين الفعل (رأى) والفعل(وري) عند إسنادهما إلى نون النسوة ، فنقول: أنتن ترَين، بفتح الراء مع الفعل(رأى)، وأنتن ترِين بكسر الراء مع الفعل (وري)، فلم يفرق بينهما سوى فتحة الراء وكسرها، وإن كانت هذه من الفعل (رأى) وتلك من الفعل(وري).

كما لاحظت التشابه اللفظي بين الفعل (رأى) والفعل(وري) في الأمر منهما عند إسنادهما إلى نون النسوة ، فنقول: أنتن رَين، بفتح الراء مع الفعل(رأى)، وأنتن رِين بكسر الراء مع الفعل (وري)، فلم يفرق بينهما سوى فتحة الراء وكسرها، وإن كانت هذه من الفعل (رأى) وتلك من الفعل(وري).

التشابه اللفظي في الفعل المهموز المعتل:

لعلك لاحظت التشابه اللفظي في الفعل (يرَى) عند إسناده إلى نون النسوة، وياء المخاطبة فنقول: أنتن ترَين، وأنت ترَين، بفتح الراء فيهما، ولكن التقدير مختلف، وقد تقدم ذكر الفروق الأربعةُ في الفعل الأجوف والناقص(١).

التشابه اللفظي في الفعل اللفيف المفروق:

لعلك لاحظت التشابه اللفظي في الفعل (يرِي) عند إسناده إلى نون النسوة، وياء المخاطبة فنقول: أنتن ترِين، وأنت ترِين، بكسر الراء فيهما، ولكن التقدير مختلف(٢).

التشابه اللفظي في باب اللفيف المقرون:

اللفيف المقرون: ما كانت عينه ولامه حرفين من أحرف العلة، وليس فيه ما عينه ياء ولامه واو أصلا، وليس فيه ما عينه ياء ولامه ياء إلا كلمتين هما " حيى، وعيى "، وليس فيه ما عينه واو ولامه واو باقية على حالها أصلا.

والموجود منه – بالاستقراء – الأنواع الخمسة الآتية: (٣)

النوع الأول: ما عينه واو ولامه واو، قد انقلبت ألفا، نحو " حوى، وعوى".

النوع الثاني: ما عينه واو ولامه واو قد انقلبت ياء، نحو: "غوي، وقوي".

---

(١) ينظر (صـ ٤٠) من البحث.

(٢) ينظر (صـ ٤٠) من البحث.

(٣) شرح ابن عقيل(٤/٣٠٨).

النوع الثالث: ما عينه واو ولامه ياء باقية على حالها، نحو " دوي، وروي ".

النوع الرابع: ما عينه واو ولامه ياء قد انقلبت ألفا، نحو " أوى، ثوى، ذوى ".

النوع الخامس: ما عينه ياء ولامه ياء باقية على حالها، وهو " حيى، وعيى".

حكمه: [١] أما عينه فلا يجوز فيها الإعلال بأي نوع من أنواعه، ولو وجد السبب الموجب للإعلال، بل تعامل معاملة عين الصحيح، فتبقى على حالها، وأما لامه فتأخذ حكم لام الناقص، بلا فرق، فإن وجد ما يقتضى قلبها ألفا انقلبت ألفا، نحو " طوى، ولوى، وغوى، وعوى " ونحو " يهوى، ويضوى، ويقوى، ويجوى " وإن وجد ما يقتضى سلب حركتها حذفت الحركة، نحو " يطوى، ويهوى، ويلوى، وينوى " وإن وجد ما يقتضى حذف اللام حذفت كما في المضارع المجزوم مسندا إلى الظاهر أو الضمير المستتر، وكما في الأمر المسند إلى الضمير المستتر، وكما في سائر الأنواع عند الإسناد إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة، تقول: " لم يطو محمد، ولم يلو، واطويا يا محمدان، والويا " وتقول: " المحمدون طووا ولووا، وهم يطوون ويلوون، واطووا والووا، وأنت يا زينب تطوين وتلوين، واطوي، والوي" وإن لم توجد علة تقتضي شيئا من هذا بقيت اللام بحالها كما في " حى وعى ".

(٤) شرح ابن عقيل(٤/٣٠٩).

وإليك جدول تفصيلي يوضح طريقة الإسناد والتشابه اللفظي في الفعل اللفيف المقرون عند إسناده إلى ضمائر الرفع المتحركة والساكنة:

		ضمائر الرفع المتحركة			
الفعل	نوع الفعل	تاء الفاعل	نا الفاعلين	نون النسوة	حكمه
طوى / يطوِي هوى/ يهوَى	ماضي	طويت / هويت	طوينا/ هوينا	طوين/ هوين	لا يحذف شيء ولكن مع مراعاة كسر العين في يطوي، وفتحها في يهوى عند إسنادهما إلى نون النسوة.
	مضارع	----	-----	هن يطوِين ويهوَين/ أنتن تطوين وتهوَين	
	أمر	--	-----	اطوِين/ اهوَين	
الفعل	نوع الفعل	ضمائر الرفع الساكنة			التغيير
طوى / يطوِي هوى/ يهوَى		الف الاثنين	واو الجماعة	ياء المخاطبة	وجوب حذف اللام مع واو الجماعة وياء المخاطبة. مع ضم ما قبل واو الجماعة وكسر ما قبل ياء المخاطبة في الفعل (طوى)، وفتح ما قبلهما في الفعل (هوى).
	ماضي	طويا/ هويا	طووا/ هووا	---- -	
	مضارع	يطويان يهويان	يطوُون/ يهوَون	أنت تطوِين/ أنت تهوَين	
	أمر	اطويا/ اهويا	اطووا/ اهووا	اطوي/ اهوَي	

التشابه اللفظي في الفعل اللفيف المقرون المكسور العين والمفتوحها عند إسناده إلى ياء المخاطبة ونون النسوة:

تتشابه صورة الفعل المضارع المكسور العين والمفتوحها في الخطاب عند الإسناد إلى "ياء المخاطبة، ونون النسوة"، نحو: طوى يطوِي، وهوى يهوَي.

تقول في المفردة المؤنثة: أنتِ تطوِين، وأنت تهوَين، وتخاطب جماعة الإناث قائلًا: أنتن تطوِين، وأنتن تهوَين.

ولكنك لو تأملت الفعل في حالتي الإسناد إلى ياء المخاطبة، ونون النسوة لوجدت الفروق الأربعة(١).

التشابه اللفظي في باب اللفيف المفروق: (٢)

سبق الحديث عن أبواب اللفيف المفروق.

وإليك جدول يوضح طريقة الإسناد:

		ضمائر الرفع المتحركة			
الفعل	نوع الفعل	تاء الفاعل	نا الفاعلين	نون النسوة	حكمه
وعى / يعي	ماضي	وعيت / هويت	وعينا	وعين	لا يحذف شيء منه في الماضي. حذف الفاء في المضارع والأمر.
	مضارع	----	-----	هن يعين / أنتن تعين	
	أمر	--	-----	عين/	

(١) ينظر (صـ ٤٠) من البحث.

(٢) البحث (صـ ٤١).

الفعل	نوع الفعل	ضمائر الرفع الساكنة			التغيير
		الف الاثنين	واو الجماعة	ياء المخاطبة	وجوب حذف اللام مع واو الجماعة وياء المخاطبة. مع ضم ما قبل واو الجماعة وكسر ما قبل ياء المخاطبة.
وعي/يعي	ماضي	وعيا	وعُوا	-----	
	مضارع	يعيان	يعون	أنت تعين	
	أمر	عِيا	عُوا	عِي	

التشابه اللفظي في الفعل اللفيف المفروق المكسور العين عند إسناده إلى ياء المخاطبة ونون النسوة:

تتشابه صورة الفعل المضارع المكسور العين والمفتوحها في الخطاب عند الإسناد إلى "ياء المخاطبة، ونون النسوة"، نحو: وعى/يعي.

تقول في المفردة المؤنثة: أنتِ تعين، وتخاطب جماعة الإناث قائلًا: أنتن تعين.

ولكنك لو تأملت الفعل في حالتي الإسناد إلى ياء المخاطبة، ونون النسوة لوجدت الفروق الأربعة السابقة[1].

التشابه اللفظي بين الفعل المضعف والفعل الأجوف عند إسناده إلى نون النسوة في بعض القراءات القرآنية:

المضاعف بين التمام والنقصان:

الفعل المضاعف الثلاثي الذي ماضيه على وزن (فعل، فعل) بكسر العين أو ضمها يجوز فيه عند إسناده إلى ضمائر الرفع المتحركة ثلاثة أوجهٍ:

(١) البحث (صـ ٤٠).

١- الإتمام، نحو: ظللت، وظللنا، وظللن، ولببت ولببنا ولببن.

٢- حذف العين، ونقل حركتها إلى ما قبلها (الفاء)، نحو: ظِلت، وظِلنا، وظِلْن/ ولُبت ولُبن، ولُبنا.

٣- حذف العين من غير نقل لحركتها، فتبقى الفاء مفتوحة، نحو: ظَلت، وظَلنا، وظَلن/ ولَبت ولَبن، ولَبنا.

فإن زاد المضاعف على الثلاثة تعين الإتمام، نحوت: أقررت، وأقررنا. وشذّ: أحست، في: أحسست.

وإن لم يكن الماضي على "فعِل"، أو "فعُل"، بأن كان على "فَعَل" تعين الإتمام أيضًا، نحو: شددت، وشددنا، وشددن، وشذ "همت" في: "هممت".

أما الفعل المضارع المسند إلى نون النسوة، وكذا الأمر، فيجوز فيهما الوجهان الأولان: إن كانا مكسوري العين، أو مضموميهما.

ويقل الحذف في المفتوح منهما، تقول: لم يقررن، ولم يغضضن، ولم يقرن، ولم يغضن، واقررن، وقرن.

وقد قرئ قوله تعالى : ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ ﴿٣٣﴾ ﴾الأحزاب، بكسر القاف وفتحها، والفتح قراءة نافع وعاصم، والكسر قراءة الباقين[1].

(١) شرح طيبة النشر للنويري(٢/٥١١)، وغيث النفع في القراءات السبع(١/٤٧٦).

تخريج القراءة:

أ- قراءة الكسر على أن الفعل مضاعف، من باب "ضرب يضرب".

فإن كان من القرار فيكون الأمر "اقررن"، والفعل "قرّ يقر"، حذفت العين "الراء الأولى"، ونقلت حركتها إلى ما قبلها، فوزن (قرن): (فلن).

وإن كان من "الوقار"، نقول: وقر يقر، والأمر: قروا، وقرن، مثل: "عدن"، مما تحذف منه الفاء، وهي واو، فيكون الفعل مثالاً، والوزن: (علن).

ب- وقراءة الفتح على أن الفعل مضاعف من باب "علم يعلم"، وهو حينئذ من "الاستقرار"، فالفعل "قر يقر"، قال الكسائي: "العرب تقول: قررت بالمكان أقر فيه– لغتان بكسر الراء وفتحها"، حذفت العين ونقلت حركتها إلى الفاء، فـ"قرن" على وزن (فلن).

وجوز بعضهم أن يكون أجوف من "قار يقار"، مثل: خاف يخاف، فمعنى قرن عليه: اجتمعن عليه، والأمر منه "قرن"، ووزنه: (فلن). [1]

(١) توضيح المقاصد(١٦٣٧/٣).

المبحث السادس: التشابه اللفظي في باب التصغير.

التشابه اللفظي في تصغير الثنائي وضعا المعتل اللام:

أجاز الصرفيون في الثنائي وضعا وجهين: (١)

أحدهما: أن يكمل بحرف علة، فتقول في عن وهل –مسمى بهما– عني وهلي.

والآخر: أن يجعل من قبيل المضاعف، فتقول فيهما: عنين وهليل.

لا يظهر لهذين الوجهين أثر لفظي في نحو "ما" الاسمية والحرفية إذا سمي بهما، فإنك تقول على التقديرين: مُوَي، وهو واضح(٢).

التشابه اللفظي بين تصغير كلمة (بناء) وتصغير كلمة (ابن):

إذا صغَّرتَ ما حُذف منه شيءٌ، رددته عند التصغير، فتقول في تصغير يَدٍ ودمٍ وأبٍ وأخٍ وأختٍ وبنتٍ وعدةٍ وزِنةٍ وشَفةٍ وماءٍ "يُدَيَّةٌ ودُمَيٌّ وأبيٌّ وأخيٌّ وأخيَّةٌ وبُنيّةٌ ووُعيدَةٌ ووُزَيْنةٌ وشُفَيْهةٌ ومُوَيهٌ".

وإن كان في أوله همزة وصل حذفتَها ورددْتَ المحذوفَ، فتقول في تصغيرِ ابنٍ وابنةٍ واسمٍ وامرِىءٍ وامرأةٍ : بُنَيٌ وبُنيّةٌ وسُمَيٌّ ومُرَيْءٌ ومُرَيْئَةٌ.

وبمقارنة تصغير كلمة (ابن) بكلمة (بناء)، فإننا إذا صغرنا كلمة (بناء) فإنه يؤدي إلى اجتماع ثلاث ياءات في آخر المصغر : أولاها ياء التصغير، والثانية مكسورة مدغم فيها وحينئذ يجب حذف الياء الثالثة الأخيرة نَسْيًا ؛ وذلك لثقل اجتمَّع الياءات في طَرَف الكلمة، وهو محلّ التغيير ، فالحذف هنا لمجرد التخفيف لا لعلة موجبة، فتقول في تصغير: بناء، وكساء، وعَطاء، وقضاء: بُنَيَّ، وكُسَيِّ ، وعُطَيٌّ ، وقُضَيٌّ، والأصل : بُنييو

---

(1) توضيح المقاصد(١٤٣٥/٣).

(٢) المصدر السابق.

– حيث ضُمّ الحرف الأول ، وفُتح الثاني، وزيدت ياء التصغير ثالثة ساكنة ، ثُمَّ قلبت الألف الثالثة الواقعة بعد ياء التصغير ياءً ، وأدغمت في ياء التصغير ، فرجعت الهمزة إلى أصلها – وهو الواو – ثُمَّ تقلب الواو ياءً ؛ لتطرفها إثر كسرة ، فتصير إلى (بُنييٌّ) فتجتمع ثلاث ياءات : الأولى : ياء التصغير، والثانية : مبدلة عن الألف الثالثة الزائدة، والثالثة: عوض عن لام الكلمة، فتحذف الثالثة نسيا، أي للتخفيف لا لعلة موجبة، فتصير إلى: بُنَيَّ بياء مشدَّدة تظهر عليها حركات الإعراب ... وهكذا في كل ما شابهها.

ولعلنا لاحظنا التشابه اللفظي بين تصغير كلمة (ابن) وتصغير كلمة (بناء)، فكلاهما على (بُنيّ).

تصغير الترخيم

وَمَنْ بِتَرْخِيمٍ يُصَغِّرُ اكْتَفَى... بِالأَصْلِ كَالْعُطَيْفِ يَعْنِي الْمِعْطَفَا

تَصْغِير ترخيم على أَن يحذفا... مزيده، نَحْو: صفي فِي اصْطفى[1]

من التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم، وهو تصغير الاسم بتجريده من الزوائد، فإن كانت أصوله ثلاثة صغر على فعيل، وإن كانت أصوله أربعة صغر على فعيعل، فتقول في معطف: عطيف، وفي أزهر: زهير، وفي حمدان وحامد ومحمود وأحمد: حميد، وتقول في قرطاس وعصفور: قريطس وعصيفر[2].

ولعلنا لاحظنا التشابه اللفظي بين تصغير كلمة (أزهر) على (زهير) تصغير ترخيم، وبين تصغير كلمة (زهر) أيضا على زهير، وهكذا.

---

(1) ألفية ابن مالك(صـ٦٩).

(٢) شرح ابن الناظم (صـ ٥٦٣)، واللمحة في شرح الملحة(٣٩٢/٣)، وتوضيح المقاصد للمرادي(١٤٣٦/٣)، وشرح ابن عقيل(١٤٩/٤)، وهمع الهوامع(٣٩٢/٣)، وجامع الدروس العربية(١٩٤/٢).

التشابه اللفظي في تصغير المصغر

للتصغير شروط أربعة: [١]

الأول: أن يكون اسما فلا يصغر الفعل ولا الحرف؛ لأن التصغير وصف في المعنى.

الثاني: أن يكون غير متوغل في شبه الحرف، فلا تصغر المضمرات ولا مَنْ وكيف ونحوها، وشذ تصغير بعض أسماء الإشارة والموصولات.

والثالث: أن يكون قابلا للتصغير فلا يصغر نحو كبير وجسيم، ولا الأسماء المعظمة شرعا.

والرابع: أن يكون خاليا من صيغ التصغير وشبهها، فإنه لا يصغر نحو كميت.

وقيل: إذا كان غير مصغر حقيقة، ولكن مادته وتكوينه على صيغة المصغر، جاز تصغيره؛ نحو: مُهَيمن، ومسيطر، اسمي فاعل من هيمن، وسيطر.

ويكون تصغير مثله بحذف الياء الزائدة وإحلال ياء جديدة للتصغير محلها فيبقى اللفظ بحاله ويختلف التقدير [٢].

ويظهر الفرق بين المصغر والمكبر في الجمع؛ فالمكبر تحذف ياؤه ويجمع تكسيرًا فيقال: مهامن، ومساطر، أما المصغر فلا يجمع جمع تكسير للكثرة [٣].

---

(٣) التصريح بمضمون التوضيح(٢/٥٥٩)، وينظر: دراسات لأسلوب القرآن القسم الثاني(٢/ ٥٤٥).

(٢) التصريح بمضمون التوضيح(٢/٥٦١).

(٣) حاشية ضياء السالك(٤/٢٢٩).

وأخيرًا: جاء في القرآن الكريم ما هو على صورة المصغر وليس بمصغر مثل: مِسَيطِر، والمسَيطِرُون، والمهَيمْن، وجاء في القرآن المسمّى بالمصغر: حُنَيْن وشُعَيبْ وقُرَيْش.

ويرى أبو حيّان أن نحو: سُلَيمان وعُزَيْر من الأسماء الأعجمية جاءت على هيئة المصغر، وليس بمصغر، وليست الألف والنون زائدة في سُلَيمان؛ لأن الأسماء الأعجمية لا يدخلها التصريف والاشتقاق(١).

وينقل لنا عن كتب التفسير طُرَفًا نفيسة في كلمة قُرَيْش فينقل عن كشاف الزمخشري أن معاوية سأل ابنَ عباس: بِمَ سُمِّيتْ قُرَيْش ؟ فقال ابن عباس: بدابة في البحر تأكل ولا تُؤْكل، وتعلو ولا تُعلى، ويرتب الزمخشري على هذا المعنى أن التصغير للتعظيم(٢).

ويرى أبو البقاء العكبري أن تصغير قُرَيْشَ القرش: الجمع ، والفاعل على قَارِش فقياسه : قُوَيْرِش - فَرُخِّم وصُغِّر(٣).

وهذه مجادلة من المفسِرين والمعربين لإعادة اللفظ إلى أصله قبل التسمية به، أما بعد التسمية به فقد صار عَلَمًا بلفظه، ولم تعد لنا حاجة بهذه المعاني (٤).

---

(١) البحر المحيط(٥١١/١).

(٢) الكشاف(٨٠٢/٤).

(٣) التبيان في إعراب القرآن(١٣٠٥/٢).

(٤) كتاب الصرف (صـ ١٦٢)، إعداد د: عامر السعيد عبدربه.

التشابه اللفظي بين تصغير كلمة(متعد) و(موعد)

إذا كان ثاني الاسم المصغر من حروف اللين وجب رده إلى أصله فإن كان أصله الواو قلب واوا، فتقول: في قيمة قويمة وفي باب بويب، وإن كان أصله الياء ردَّ إلى أصله الياء، فتقول في: موقن مُييقن وفي ناب نييب.

وإن كان الثاني حرفًا صحيحًا منقلبًا عن حرف علة، أبقيتّه على حاله في رأي سيبويه والجمهور[١]، أو أرجعتَهُ إلى أصله في رأي أبي عليٍّ الفارسيّ، فتقول في تصغير مُتَّعدٍ "مُتَيعِدٌ" على قول سيبويه، وهو الصحيح، و"مُوَيعد" في رأي الفارسي[٢]؛ وذلك لأن أصله "مُوتعدٌ"، وأصل هذا من الوعد، وقولُ سيبويه أقرب إلى الفهم، كيلا يلتبس بتصغير "مَوعِدٍ ومُوعدٍ ومُوعَدٍ"، وقول الفارسي أصحُّ في القياس[٣].

---

(١) الكتاب(٣/٤٦٥).

(٢) التكملة(صـ ١٩٧).

(٣) جامع الدروس العربية(٢/٨٩).

المبحث السابع: التشابه اللفظي في باب النسب

التشابه اللفظي في النسب بين فَعيل وفُعيل وبين فَعيلة ، وفُعيلة على رأي المبرد والسيرافي.

أولا : النسب إلى فَعيلة :

يقال في النسب إلى فَعيلة فعلى بفتح عينه وحذف يائه إن لم يكن معتل العين ولا مضاعفا، فتقول في حنيفة حنفي .

وأن ما كان على فَعيلة وكان معتل العين أو مضاعفا لا تحذف ياؤه في النسب فتقول في طويلة طويلي وفي جليلة جليلي.

ثانيا: النسب إلى (فُعيلة)

حذف ياء: "فعيلة" –بضم، ففتح، فسكون– وحذف تاء التأنيث معها، بشرط أن تكون العين غير مضعفة، فتصير الكلمة بعد التغيير السالف على وزن: "فعلي"، فعند النسب إلى: قُريظة، وجُهينة، وحُذيفة، يقال: قُرظي، وجُهني، وحُذفي ...

فإن كانت العين مضعفة لم تحذف الياء؛ كما في قُليلة وقُليلي، وجُديدة وجُديدي. وكذلك إن كانت معتلة مع صحة اللام، كما في لويزة ولويزي، ونويرة ونويري.

فإن كانت معتلة مع اعتلال اللام وجب الحذف، نحو قولهم في: حُيية : حُيوي .

ثالثا: النسب إلى فَعيل وفُعيل صحيحي اللام:

في هذه المسألة ثلاثة أقوال:

القول الأول، وهو مذهب سيبويه وجمهور النحاة أن قياس النسب إلى فَعيل كأمير، وفُعيل كهذيل، بقاء الياء فيهما، فإن جاء شيء مخالفا لذلك كثُقفي في الأول وهُذلي في الثاني فهو شاذ.

قال سيبويه:" **باب ما حذفُ الياءِ والواوِ فيه القياسُ،** وذلك قولك في ربيعة: ربعيٌّ، وفي حنيفة: حنفيٌّ، وفي جُذيمة: جذميٌّ، وفي جُهينة: جهنيٌّ، وفي قُتيبة: قتبيٌّ، وفي شَنوءة: شنىءٌ وتقديرها: شنوعة وشنعيٌّ؛ وذلك لأن هذه الحروف قد يحذفونها من الأسماء لما أحدثوا في آخرها لتغييرهم منتهى الاسم، فلما اجتمع في آخر الاسم تغييرُه وحذفُ لازم لزمه حذف هذه الحروف؛ إذ كان من كلامهم أن يحذف لأمرٍ واحد، فكلما ازداد التغيير كان الحذف ألزم؛ إذ كان من كلامهم أن يحذفوا لتغييرٍ واحد.

... وقد تركوا التغيير في مثل حنيفة، ولكنه شاذٌّ قليل، قد قالوا في سليمة: سليميٌّ، وفي عميرة كلبٍ: عميريٌّ.

وقال يونس: هذا قليلٌ خبيث.

وقالوا في خريبة: خَريبيٌّ، وقالوا سَليقيٌّ للرجل يكون من أهل السليقة.

وسألته عن شديدةٍ، فقال: لا أحذف، لاستثقالهم التضعيف، وكأنَّهم تنكَّبوا التقاء الدالين وسائر هذا من الحروف.

قلت: فكيف تقول في بني طويلة؟ فقال: لا أحذف، لكراهيتهم تحريك هذه الواو في فعل، ألا ترى أنَّ فعل من هذا الباب العين فيه ساكنة

والألف مبدلةٌ، فيكره هذا كما يكره التضعيف، وذلك قولهم في بني حويزة: حويزيٌّ"[1].

القول **الثاني**، وهو مذهب أبى العباس المبرد، أنك مخير في النسب إليهما بين حذف الياء وبقائها قياسا مطردا، فيجوز أن تقول في النسب إلى شريف وجعيل: شريفي وجعيلي، وأن تقول: شرفي وجعلي، وما جاء على أحد هذين الوجهين فهو مطابق للقياس.

قال المبرد في (هَذَا بَاب الْإِضَافَة وَهُوَ بَاب النّسَب) ": اعْلَم أَنَّك إِذا نسبت رجلا إِلَى حيّ أَو بلد أَو غير ذَلِك – ألحقت الاسْم الذي نسبته إِلَيْهِ يَاء شَدِيدَة؛ وَلم تخففها لِئَلَّا يلتبس بياء الْإِضَافَة الَّتِي هي اسْم الْمُتَكَلّم وَذَلِكَ قَوْلك: هَذَا رجل قيسي، وبكري، وَكَذَلِكَ كل مَا نسبته إِلَيْهِ وَاعْلَم أَن الِاسْم إِذا كَانَت فِيهِ يَاء قبل آخِره، وَكَانَت الْيَاء سَاكِنة، فحذفها جَائِز؛ لِأَنَّهَا حرف ميت، وَآخر الاسْم ينكسر لياء الْإِضَافَة، فتجتمع ثَلَاث ياءات مَعَ الكسرة، فحذفوا الْيَاء الساكنة لذَلِك .

وسيبويه وَأَصْحَابه يَقُولُونَ: إِثْبَاتهَا هُوَ الْوَجْه، وَذَلِكَ قَوْلك في النّسَب إِلَى سليم: سلمى، وَإِلَى ثَقِيف: ثقفي، وَإِلَى قُرَيْش: قرشي وإثباتها كَقَوْلِك في نمير: نميري، وقشير: قشيري، وَعقيل: عقيلي، وَتَمِيم: تميمي.

فَإِن كَانَت هَاء التَّأْنِيث في الاسْم فَالْوَجْه حذف الْيَاء؛ لما يدْخل الْهَاء من الْحَذف والتغيير، وَذَلِكَ قَوْلك في ربيعَة: ربعي، وفي حنيفَة: حنفي، وفى جذيمة: جذمي، وفى ضبيعة ضبعي، فَأَما قَوْلهم في الخريبة: خريبي،

(1) الكتاب(٣/٣٣٩).

وفي السليقة: سليقي، فَهَذَا بِمَنْزِلَة الذى يبلغ بِهِ الأَصْل؛ نَحْو: لححت عينه... وَالْوَجْه مَا ذكرت لَك "[١].

القول **الثالث**، مذهب أبي سعيد السيرافي ، وهو أنك مخير في فعيل – بضم الفاء – بين إثبات الياء وحذفها، فأما في فعيل – بفتح الفاء – فليس لك إلا اثبات الياء، وإنما فرق بينهم لكثرة ما ورد من الأول بالحذف في حين أنه لم يرد من الثاني بالحذف إلا ثقفي هذا كله في صحيح اللام منهما[٢].

قال السيرافي:" فهذا وما جرى مجراه، مما هو علي فعيلة أو فعيلة، القياس فيه عند سيبويه حذف الياء من فعيلة وفعيلة، وفتح العين من فعيلة بعد حذف الياء، والحجة في ذلك أن هذه الياء قد تحذفها العرب من فعيل وفعيل كقولهم ثقفي وسلمي، وليس في الاسم إلا تغيير حركة آخره بدخول ياء النسبة.

وتغييره أنّا نلزم آخره الكسرة وهو الفاء من ثقيف، والميم من سُليم، فإذا فعلنا ذلك اجتمع ياء النسبة، والكسرة التي قبلها اللازمة، وياء فعيل وفعيل كل ذلك جنس واحد، فحذفوا الياء التي في فَعيل وفُعيل استثقالا، وإن كان القياس عند سيبويه إثباتها فيقال قريشي وسليمي.

فإذا كان الاسم في آخره هاء التأنيث وجب حذفها ثم لزم الكسرة للحذف الذي قبل ياء النسبة، فصار ما فيه الهاء يلزمه تغيير حركة، وحذف حرف، فكان ذلك داعيا إلى لزوم حذف الياء؛ لأن الكلمة كلما زاد التغيير

---

(١) المقتضب(١٣٣/٣، ١٣٤).

(٢) شرح الكتاب(٩٧/٤، ٩٨).

بها كان الحذف لها ألزم فيما يستثقل منها وإن ساواها في الاستثقال غيرها مما لا يلزم فيه تغيير كتغييره" [١].

ولعلك لاحظت التشابه اللفظي بين صيغة (فَعيلة) و(فَعيل)، والتشابه اللفظي أيضا بين صيغة(فُعيلة) و(فُعيل) على رأي المبرد في حالة جواز حذف الياء من(فَعيل)، و(فُعيل).

كما لاحظت التشابه اللفظي بين صيغة (فُعيلة) و(فُعيل) على رأي السيرافي في حالة حذف الياء من (فُعيل).

وأما على مذهب سيبويه وجمهور النحويين فلا يوجد تشابه لفظي بين(فَعيلة) و(فَعيل)، و(فُعيلة) و(فُعيل) لوجوب حذفها من (فَعيلة) و(فُعيلة) ، وعدم جواز حذفها من(فَعيل) و(فُعيل)، تفرقة بين المذكر والمؤنث.

هذا: ويرى بعض الباحثين المعاصرين من أعضاء المجمع اللغوي المصري: أن النسب إلى "فَعيلة" بلفظ "فعليّ" بالشرطين المذكورين ليس واجبًا، بل هو جائز بشرط اشتهار المنسوب إليه، وعرض أكثر من مائة شاهد على ذلك، بعد تتبعه الكثير لكلام العرب، وأيد رأيه هذا بقول ابن قتيبة الدينوري في كتابه "أدب الكاتب" ما نصه "إذا نسبته إلى فَعيل أو فعِيلة" من أسماء القبائل والبلدان، وكان مشهورًا ألغيت منه الياء؛ مثل: ربيعة، وبجيلة، وحنيفة، فتقول: رَبعي، وبَجلي، وحنفي، وفي ثقيف ثَقَفي، وعتيك عَتَكي، وإن لم يكن الاسم مشهورًا، علما كان أو نكرة لم تحذف الياء في "فَعيل ولا فعيلة"[٢].

---

(١) المصدر السابق.

(٢) أدب الكاتب(صـ٢٨١).

أي: أن الحذف قديمًا لم يكن إلا في المشهور وقد رأى المجمع اللغوي الأخذ بهذا الرأي المؤيد برأي عالم جليل كابن قتيبة، على ذلك؛ فما ذكر من الشواذ غير شاذ، وتكون النسبة إلى طبيعة طَبيعي، وليست شاذة، كما اشتهر. [١]

التشابه اللفظي في النسب بين كلمة(أخت) و(بنت)، وبين كلمة (أخ) و(ابن) على رأي سيبويه:

إذا كان المنسوب إليه محذوف اللام فلا يخلو إما أن تكون لامه مستحقة للرد في جمعي التصحيح أو في التثنية أولا.

فإن لم تكن مستحقة للرد فيما ذكر جاز لك في النسب الرد وتركه، فتقول في يد وابن يدوي وبنوي وابني ويدي، كقولهم في التثنية يدان وابنان وفي يد علما لمذكر يدون.

وإن كانت مستحقة للرد في جمعي التصحيح أو في التثنية وجب ردها في النسب فتقول في أب وأخ وأخت أبوي وأخوى، كقولهم: أبوان، وأخوان، وأخوات.

وبأخ أختا وبابن بنتا ... ألحق ويونس أبى حذف التا[٢]

مذهب الخليل وسيبويه –رحمها الله تعالى– إلحاق أخت وبنت في النسب بأخ وابن فتحذف منهما تاء التأنيث ويرد إليهما المحذوف فيقال أخوى وبنوى كما يفعل بأخ وابن، فبينهما تشابه لفظي، ومذهب يونس أنه ينسب إليهما على لفظيهما فتقول أختي وبنتي، منعا للتشابه اللفظي.

---

(١) قد أخذت به لجنة "الأصول" في مجمع اللغة العربية بالقاهرة –طبقا لما جاء في صـ٢٤٦ من مجلة المجمع المشتملة على البحوث والمحاضرات الخاصة بالدورة الخامسة والثلاثين لسنة ١٩٦٨–١٩٦٩.

(٢) ألفية ابن مالك(صـ ٧١).

"وتقول في" النسب إلى "أخت: أخوي، كما تقول في" النسب إلى "أخ": أخوي، "وتقول في" النسب إلى "بنت: بنوي، كما تقول في" النسب إلى "ابن": بنوي، "إذا رددت محذوفه لقولهم" في الجمع بالألف والتاء: "أخوات، وبنات، بحذف التاء والرد إلى صيغة المذكر الأصلية"[١].

وأن ما وجب رده في الجمع يجب رده في النسب، "وسره"، أي: وحكمة رد صيغة المؤنث إلى صيغة المذكر "أن الصيغة" أي صيغة "أخت، وبنت" "كلها للتأنيث"، وأن التاء وإن كانت بدلا من واو محذوفة فهي للإلحاق بـ"قفل، وجذع"، إلحاقًا للثنائي بالثلاثي، "فوجب ردها" أي رد صيغة "أخت، وبنت" "إلى صيغة المذكر"، فوجب حذف التاء منهما "كما وجب حذف التاء في النسب إلى "مكة، وبصرة" نحو: "مكي وبصري، و" في الجمع بالألف والتاء نحو: "مسلمات" لئلا تقع تاء التأنيث حشوًا[٢].

هذا قول سيبويه، والخليل، أجروا التاء وإن كانت للإلحاق مجرى تاء التأنيث لاختصاصها بالمؤنث، وفتح أولهما في النسب كما فتح في الجمع بالألف والتاء.

ويونس يوافق على حذف التاء في الجمع، فيجريها مجرى تاء التأنيث ويحذفها، ويخالف النسب فلا يحذف التاء، ويجمع بينها وبين ياء النسب فيجريها مجرى الملحق به، ويبقي أولهما على حركته، ويقول فيهما: أُخْتي، وبِنْتي، محتجًا بأن التاء لغير التأنيث لأن ما قبلها ساكن صحيح. وتاء التأنيث إن كان ما قبلها صحيحًا يجب فتحه نحو: "قصعة، وصنيعة".

---

(١) الكتاب(٣/٣٦١).

(٢) التصريح بمضمون التوضيح(٢/٦٠٣).

ولا يسكن إلا إذا كان معتلا نحو: قناة وفتاة؛ "ولأنها لا تبدل في الوقف هاء" وتاء التأنيث تبدل في الوقف هاء، نحو: "رحمه، ونعمه".

"وذلك" المذكور من كونها ليست للتأنيث "مسلم، ولكنهم عاملوا صيغتها مع تاء الإلحاق معاملة غيرهما مع "تاء التأنيث"، بدليل مسألة الجمع" بالألف والتاء، وذلك لأنهم ردوا المحذوف من المفرد، وحذفوا التاء التي فيه، ثم جمعوه بألف وتاء مزيدتين، وقالوا: "أخوات، وبنات ولو جمعوه على لفظ المفرد من غير ردٍّ، ولا حذف لقالوا: "أختات، وبنتات"[١].

وألزمه الخليل أن ينسب إلى "هنت، ومنت" بإثبات التاء مع أنه وغيره مجمعون على أنه إنما يقال في ذلك بحذف التاء.

ويجاب عن مسألة الجمع بالفرق بين الجمع والنسب، لأن الجمع لا لبس فيه بخلاف النسب، إذ حذف التاء فيه يلبس المنسوب إلى المؤنث بالمنسوب إلى المذكر. وعن مسألة "هنت، ومنت" بأن التاء فيها ليست كالتاء في "أخت، وبنت" لأن التاء في "هنت" في الوصل خاصة، وتبدل هاء في الوقف، فليست بلازمة، وفي "منت" في الوقف خاصة، وتذهب في الوصل بخلاف تاء "أخت، وبنت" فإنهما يثبتان وصلا ووقفًا على صورتهما[٢].

وفي المسألة مذهب ثالث للأخفش، وهو حذف التاء ورد المحذوف، وإبقاء الاسم على وزنه فتقول: أخوي وبنوي؛ بسكون الخاء والنون وضم الهمزة وكسر الباء الموحدة ويجب حذف التاء من "ابنة" اتفاقًا، فيقال: "ابني" أو "بنوي""[٣].

---

(١) الكتاب (٣/٣٦١).

(٢) التصريح(٢/٦٠٤).

(٣) المصدر السابق.

التشابه اللفظي في النسب إلى ما آخره ياء مفردة ساكن ما قبلها:

في هذه المسألة قولان:

القول الأول: يرى الخليل وسيبويه: وجوب النسب إلى هذا النوع دون تغيير لا فرق في ذلك بين المختوم بالتاء وغير المختوم بها، فيقال في النسب على مذهبهم إلى ظبي، وظبية، ورمي، ورمية، وهدي، وهدية، وقرية وقرية، ومدي ومُدية: ظبْيِيّ ورَمْيِيّ وهديِيّ وقرْيِيّ ومُدْيِيّ ورُقْيِيّ.

قال سيبويه:" هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان آخره ياءً، وكان الحرف الذي قبل الياء ساكنا، وما كان آخره واوًا وكان الحرف الذي قبل الواو ساكنا، وذلك نحو: ظبيٍ ورميٍ وغزوٍ ونحوٍ، تقول، ظبييٌّ ورمييٌّ وغزوِيٌّ ونحوِيٌّ، ولا تغيّر الياء والواو في هذا الباب؛ لأنه حرف جرى مجرى غير المعتل، تقول: غزوٌ فلا تغيِّر الواو كما تغير في غدٍ، وكذلك الإضافة إلى نِحْيٍ وإلى العِرْي.

فإذا كانت هاء التأنيث بعد هذه الياءات فإنَّ فيه اختلافًا: فمن الناس من يقول في رمية: رمييٌّ وفي ظبيةٌ: ظبيي، وفي دميةٍ: دمييٌّ، وفي فتيةٍ: فتييٌّ، وهو القياس، من قبل أنَّك تقول رمْي ونِحْي، فتجريه مجرى ما لا يعتل، نحو: درع، وترس، ومتن، فلا يخالف هذا النحو، كأنَّك أضفت إلى شيء ليس فيه ياء.

فإذا جعلت هذه الأشياء بمنزلة ما لا ياء فيه فأجرْه في الهاء مجراه وليست فيه هاء، لأنَّ القياس أن يكون هذا النحو من غير المعتل في الهاء بمنزلته إذا لم تكن فيه الهاء، ولا ينبغي أن يكون أبعد من أميِيّ، فإذا جاز

في أميَّة أمييٌّ، فهو أن يجوز في رمييٍّ أجدر، لأنَّ قياس أميَّة وأشباهها التغيير، فهذا الباب يجرونه مجرى غير المعتل"[١].

١- يونسَ يفرّق في هذا النوع بيْن المذكر والمؤنث، فالمختوم بالتاء يفتح عينه، فتنقلب الياء ألفًا؛ لتحركها وفتح ما قبلها، ثم تنقلب الألف واوًا فيقول في النسب إليها: ظبَويّ، وقَرَوِيّ، ومُدَوِيّ، ورَاقوِيّ.

وفَعَل يونس ذلك لسببين:

١-السبب الأول: للفرق بين المذكر والمؤنث.

٢-السبب الآخر: لقصد التخفيف؛ لأن الواو قبل ياء النسب أخفُّ من الياء قبلها.

قال سيبويه :" وحدثنا يونس أنَّ أبا عمروٍ كان يقول في ظبيةٍ: ظبييٌّ، ولا ينبغي أن يكون في القياس إلَّا هذا؛ إذ جاز في أمية وهي معتلة، وهي أثقل من رمييٍ، وأما يونس فكان يقول في ظبيةٍ: ظبويٌّ، وفي دميةٍ: دمويٍ، وفي فتيةٍ: فتويٍ "[٢].

ولعلك لاحظت التشابه اللفظي في النسب إلى كلمة(ظبي) و(ظبية) على رأي سيبويه.

---

(١) الكتاب(٣/٣٤٦).

(٢) المصدر السابق(٣/٣٤٦، ٣٤٧).

التشابه اللفظي في النسب إلى ما آخره واو مفردة ساكن ما قبلها عند سيبويه:

دلْو، غزْو، غزوة، عُرْوة، ضَحْوة، رِشْوة.

تجد أن هذه الكلمات منتهية بواو والحرف الذي قبلها ساكن، ويأتي الساكن صحيحًا في مثل: دلو وغزو وغزْوة وعُرْوَة... ويأتي معتلا في مثل: واو شقاوة.

والملاحظ أن الواو قد تأتي بعدها تاء تأنيث، وهذا النوع لا يغير عند النسب أي: سواء أكان ثلاثيا أم زائدًا على الثلاثَة مؤنثًا مختومًا بالتاء أم مذكرًا؛ وسواء أكان ما قبل الواو حرفًا صحيحًا أم حرفًا معتلا فنقول في النسب إليها: دَلَوْيّ، غزويّ، عُرْوِيّ، ضَحْوِيّ، رِشْوِيّ.

وهذا مذهب الخليل وسيبويه، وأما يونس فله رأيٌ آخر في الاسم الثلاثيّ المختوم بتاء التأنيث وقبل الواو حرف ساكن صحيح مثل: عُرْوَة فإنه يفتح الحرف الساكن فيقول: عُرَوِيّ، ولعله يريد أن يفرّق بين المذكر والمؤنث.

ومذهب يونس هنا ضعيف؛ لأنه لم يسمع عن العرب، كما أن فيه ثقلًا؛ لأن الساكن كما تعرِفُ أخفُّ من المتحرك.

ورأي يونس هنا -كما تعلم- موافقٌ لرأيه في الثلاثيّ المختوم بالياء المفردة التي قبلها ساكن صحيح إذا اتصَلت به تاء التأنيث نحو: رَمْيَة.

ولعلك لاحظت التشابه اللفظي في النسب إلى كلمة(غزو) و(غزو) على رأي سيبويه.

التشابه اللفظي في النسب إلى الاسم المختوم بياء مشددة الواقعة بعد ثلاثة أحرف:

لا بد في النسب من زيادة ياء مشددة على آخر الاسم المنسوب إليه، "ولا تزاد إلا في آخر اسم، ويجري عليها الإعراب بعلاماته المختلفة تبعا لحال الجملة، ولا بد أيضا أن يكون قبلها كسرة.

ولا بد من إجراء تغييرات لفظية في آخر الاسم الذي تتصل به ياء النسب، وتغييرات أخرى في الحرف الذي قبل الآخر ... وأشهر التغييرات اللفظية التي تطرأ على الآخر الذي تتصل به هذه الياء مباشرة حذف هذا الحرف الأخير إن كان ياء مشددة مسبوقة بثلاثة أحرف أو أكثر، سواء أكانت هذه الياء في الأصل للنسب؛ "نحو: يمني، أفغاني، شافعي ... أعلام رجال، أم كانت لغير النسب، نحو: كرسي، كركي، مرمي... ، فلا بد من حذف هذه الياء المشددة؛ لتحل محلها ياء النسب الزائدة، فيصير اللفظ في صورته الجديدة بعد الحذف والزيادة كما كان في صورته الأولى ، فيقال في النسب إلى الكلمات السالفة: يمنى، أفغانيّ، شافعيّ، كرسيّ، كركيّ، مرميّ من غير تغيير في هيئتها الظاهرة – بالرغم من تغير معناه، وهذا هو الحكم الذي يجب الاقتصار عليه[١].

قد يقال: ما الداعي لحذف ياء مشددة موجودة لتحل محلها ياء النسب المشددة من غير أن يظهر فرق لفظي في الصورتين؟

غير أن الحقيقة الواقعة قد تخالف الشكل الظاهر أحيانا، ففي مثل: "بختي" "وهو نوع من الإبل" يجمع على: "بخاتي"، وهذه "صيغة منتهى جموع، يمتنع معها صرف الاسم.

---

(١) النحو الوافي(٤/٧١٥، ٧١٦).

فإذا سمي شخص باسم، "بخاتي" وجب منع الاسم من الصرف؛ مراعاة للأصل السابق، وحالة الجمعية القديمة، أي: لأنه الآن علم جاء على صورة: "منتهى الجموع".

أما عند حذف يائه المشددة في أصل هذه الصيغة، وإحلال ياء النسب محلها، فإنه لا يمنع من الصرف؛ لأن الياء المشددة التي حذفت من تلك الصورة كانت آخر أحرف بنيته، وجزءا من مادته التي يصير بسببها داخلا في صيغ منتهى الجموع.

أما ياء النسب التي طرأت وحلت في موضع المحذوفة فزائدة عليه، وليست معدودة من حروف بنيته التي ينتهي العلم بانتهائها؛ ولهذا لا يمنع من الصرف.

ومثل هذا يقال في: "كراسي"، فالتي آخرها ياء النسب تنون، والتي آخرها ياء ليست للنسب لا تنون؛ لأنها صيغة منتهى الجموع –بخلاف الأولى؛ ولهذا ينصرف، نحو: "مهالبة ومساءمة" إذا حذفت التاء ودخلت عليهما ياء النسب، وكذلك: "مساجدي ومداييني"؛ لأن الياء فيهما ليست جزءا من الكلمة؛ وإنما هي طارئة زائدة للنسب غير ملازمة لصيغة الكلمة، وغير ثابتة في آخرها[1].

قال سيبويه:" باب الإضافة إلى اسم كان على أربعة أحرف فصاعدًا إذا كان آخره ياءً ما قبلها حرفٌ منكسر، فإذا كان الاسم في هذه الصفة أذهبت الياء إذا جئت بياءي الإضافة، لأنَّه لا يلتقي حرفان ساكنان، ولا تحرَّك الياء إذا كانت في هذه الصفة لم تنكسر ولم تنجر، ولا تجد الحرف الذي قبل ياء الإضافة إلا مكسورًا، فمن ذلك قولهم في رجل من بني

(1) الكتاب(٣/٣٤٠).

ناجية: ناجيٌّ، وفي أدلٍ: أدليٌّ، وفي صحارٍ: صحاريٌّ، وفي ثمانٍ: ثمانيٌّ، وفي رجل اسمه يمان: يمانيٌّ؛ وإنَّما ثقلَّت؛ لأنك لو أضفت إلى رجل اسمه بخاتيٌّ يمنيٌّ أو هجريٌّ أحدثت ياءين سواهما وحذفتهما، والدليل على ذلك أنك لو أضفت إلى رجل اسمه بخاتي لقلت بخاتيٌّ كما ترى.

ولو كنت لا تحذف الياءين اللتين في الاسم قبل الإضافة لم تصرف بخاتيٌّ ولكنهما ياءان تحدثان وتحذف الياءان اللتان كانتا في الاسم قبل الإضافة"[١].

التشابه اللفظي في النسب إلى (لا) و(لات)

وَضَاعِفِ الثَّانِيَ مِنْ ثُنَائِي ... ثَانِيْهِ ذُو لِينٍ كَلاَ وَلاَئِي[٢]

إذا نسب إلى الثنائي وضعا، فإن كان ثانيه حرفا صحيحا جاز فيه التضعيف وعدمه، فتقول في كم: كَمِيّ، وكَمِّيّ، وإن كان ثانيه حرف لين ضعف بمثله إن كان ياء أو واوا فتقول في كي ولو: كيوي ولووي؛ لأن كي لما ضعف صار مثل حي، و(لو) لما ضعف صار مثل الدو، وإن كان ألفا ضوعفت وأبدل مضعفها همزة، فتقول فيمن اسمه لا: لائي، وإن شئت أبدلت الهمزة واوا، فقلت: لاوي[٣].

وإذا نسب إلى اللات –اسم الصنم– قلت: لائي، ولاوي، كما ينسب إلى(لا)؛ لأن تاءه تحذف ولا يدرى ما لامه فعومل معاملة (لا)، هذا مذهب سيبويه. ومن ذهب إلى أن لامه هاء، وأن أصله ليه قال: لاهي، كما تقول: شاهي[٤].

---

(١) ألفية ابن مالك(صـ ٧١).

(٢) حاشية النحو الوافي(٤/٧١٦).

(٣) توضيح المقاصد(٣/١٤٦٣).

(٤) المصدر السابق(٣/١٤٦٤).

التشابه اللفظي في النسب إلى المثنى وجمع المذكر السالم:

المجموعة الأولى: أ- محمدان، مجتهدان، صالحيَنِ. ب- اثنان.

المجموعة الثانية: أ- محمدون، مجتهدون، صالحِينَ. ب- أرضون.

إذا نظرنا إلى أمثلة المجموعة الأولى نجد أنها تشتمل على أسماء مثنّاة، فكيف ننسب إلى المثنى؟

ننظر: هل سمينا بهذه المثنيات؟ أي صارت أعلامًا أو ما زالت باقيةً على تثنيتها ولم تُنقل إلى العلمية فإذا كانت هذه المثنيات باقية على تثنيتها وأردنا النسبَ إليها رددناها إلى المفرد ونسبنْا إليه فنقول في النسب إليها: محمديّ ومجتهديّ وصالحيّ واثْنيّ، بالردِّ إلى المفرد المقدّر، والنسب إليه على لفظه بإبقاء همزة الوصل وعدم رد اللام؛ لأن همزة الوصل عوض عنها ونقول أيضًا ثنويّ بردِّ المفرد المقدر إلى أصله وهو ثنو.

أما إذا سمينا بهذه المثنيات، وصارت أعلامًا فإننا ننظر: هل تعرب بالحروف كما كانت تعرب قبل التسمية بها؟ أم تعرب بالحركات الظاهرة على النون؟

فإن كانت تعرب بالحروف فإننا نحذف منها علامة التثنية عند النسب إليها ولا نردُّها إلى المفرد لأنها صارت أعلامًا لا مفردَ لها، فنقول في النسب إليها: محمديّ، مجتَهديّ، صالحيّ، اثنيّ.

وكما رأيت فإننا نسبنا إلى الأصل المفرد بعد حذف علامة التثنية من العلم بحُجة الفرار من وجود علامتي إعراب في المثنى العلم؛ إذْ توجد فيه علامات المثنى عند من يعربه كالمثنى، وهو في الوقت نفسه - مع اعتباره علمٌ لواحد- يعرب بالحركات على ياء النسب فيجتمع على الاسم الواحد إعرابان: إعراب بالحروف، وإعراب بالحركات في ياء النسب.

ولعلك لاحظت معي أنه لا فرقَ في هذه الأسمَّاء بين الردِّ إلى المفرد وبين حذف علامة التثنية فكيف نميِّز بينها إذا حدث لبسٌ؟ واللبس واضحٌ في النسبِ إلى لفظ المثنى في مثل الأعلام الآتية المشتهرة قديمًا وحديثًا كسلمان، مهران، زيدان، محمدين، حسنين، البحرين.

وهذا اللبس لا يقع إلا عند النسبِ إلى المثنى المعربِ بالحروف، وإزالة اللبس تكون بالتمييز والتعيين بالقرائن التي تميز أحدهما من الآخر.

فإنْ أعربنا المثنى بالحركات الظاهرة على النون وجب علينا أن ننسبَ إليه على لفظه دون حذف شيءٍ منه فنقول في النسب إلى الكلمات السابقة: محمداني، مجتهداني، صالحيْنيّ، اثناني، سلماني، مهرانيّ، زيداني، محمديْنيّ، حسنيْنيّ، البحرينيّ.

وانظر إلى أمثلة المجموعة الثانية تجدُ أنها تشتملُ على جموعٍ مذكرة، فكيف ننسب إلى جمع المذكر السالم؟

ننظر: هل هي باقية على جمعيتها، أم صارت أعلاما؟ فإذا ظلت باقية على جمعيتها ردْناها إلى مفردها كما فعلنا مع المثنى فنقول في النسب إليها: محمديّ، مجتهديّ، صالحيّ، أرْضِ بسكون الراء.

وإذا صارت هذه الجموع أعلامًا ننظر: هل تعربُ بالحروف أو بالحركات؟

فإن أعربت بالحروف حذفْنا منها علامة الجمع عند النسب إليها فنقول في النسب إليها: محمديّ، مجتهديّ، صالحيّ، أرَضِي، ولا تردُّ إلى المفرد لأنها صارت أعلامًا لا مفردَ لها، وإن أعربت بالحركات الظاهرة على

النون وجب علينا أن ننسبَ إليها على لفظها دون حذف شيءٍ منها فنقول في النسب إليها محمدونيّ، مجتهدونيّ، صالحِينيّ، أرَضُونَيّ.

كيف ننسب إلى الملحق بجمع المذكر السالم؟

إذا نسبنا إلى الملحق بجمع المذكر السالم نحو: سنين وعشرين ننظر: هل يعربان بالحروف أم بالحركات؟ فإن أعربا بالحروف حذفنا الياء والنون، فنقول في النسب إليهم: سَنوِيّ أو: سنهيّ وعشريّ وإن أُعربا بالحركات نسبنْا إليهم على لفظهم فنقول: سنينيّ وعشرينيّ.

ويظهر الفرق بين الردِّ إلى المفرد وحذف علامة الجمع في كلمة أرَضين السابقة جمع أرْض، وعرفنا أننا إذا نسبنا إليها غير مسمى بها قلنا أرْضيّ بإسكان الراء؛ لأننا رددناها إلى مفردها وهو أرْض، وإن نسبنا إليها معربة بالحروف قلنا: أرَضِّي بفتح الراء لأننا حذفنا علامة الجمع.

إذن: إذا نسبنا إلى المثنى باقيًا على تثنيته، وجمع المذكر السالم باقيًا على جمعيته رددناهما إلى المفرد، ثم نسبنا إليهما، وإذا نسبنا إليهما بعد التسمية بهما ننظر: إن أعربناهما بالحروف: حذفنا علامتي التثنية والجمع وألحقنا بهما ياء النسب، وإن أعربناهما بالحركات نسبنا إليهما على اللفظ دون حذف شيءٍ منهما.

التشابه اللفظي عند النسب إلى جمع المؤنث السالم

ورَدَات، تمَرات، زينبات، عائشات.

انظر إلى الكلمات السابقة تجدْها جموعًا مؤنثة سالمة، والسؤال: كيف ننسب إليها؟

إن كان هذا الجمع باقيًا على جمعيته؛ أي: لم ينقل إلى العلمية فإننا عند النسب إليه نردُّه إلى مفردِه حتى لا تجتمع علامتا تأنيث لو كان

المنسوب مؤنثًا، وحتى لا تجتمع علامتا جمع لو كان جمعًا، فنقول في النسب إليها: ورْدِيّ، تمَرْيّ، زينبَيّ، عائشيّ.

وإن سمّينا بهذه الجموع؛ أي: صارت أعلاما:

أ. فلنا أن نعربها – في حال التسمية بها– كمَّا كانت تعرب في حال الجمع، فنرفعها بالضمة وننصبها ونجرها بالكسرة وننونها، وعند النسب إليها يجب حذف الألف والتاء معًا، فنقول: وَرَدِي، تمَرَي، زيْنبَيّ، عائشِّي، بحذف الألف والتاء كما قلنا، لأنه قد حكى إعرابه.

ب. ولنا أن نمنعها من الصرف للعلمية والتأنيث، فترفع بالضمة وتنصب بالكسِرة وتجرُّ بالفتحة بدون تنوين وتحذف تاؤه عند النسب؛ لأنها نزّلت منزلة تاء مكة حين ننسب إليها، وتبقى الألف وتنزّل منزلة ألف التأنيث المقصورة فيصبح الاسم مقصورًا، ويعامل عند النسب معاملة الاسم المقصور، فنقول في النسب إلى الجموع السابقة: وَرَدِيّ بحذف الألف لأنها رابعة، وثاني الاسم متحرك، ومثلها: تمَرِيّ، وزيْنبَيّ بحذف الألف لأنها خامسة.

ونقول في النسب إلى: ضخمات وصعبات: ضخميّ وصعبيّ بحذف الألف أو ضخمويّ وصعبويّ، بقلب الألف إلى واو، أو ضخمويّ، وصعباويّ بقلب الألف إلى واو وزيادة ألف قبلها، لأنه يعامل معاملة المقصور الرباعي الساكن ثانيه.

إذن: إذا أردنا النسب إلى جمع المؤنث السالم، ننظر: إذا كان باقيًا على جمعيته: رددناه إلى مفرده ثم نسبنا إلى المفرد.

وإن سمينا به وصار علما ننظر: إن أعربناه إعراب جمع المؤنث كما كان قبل التسمية: حذفنا منه الألف والتاء ونسبنا إليه.

وإن أعربناه إعراب ما لا ينصرف للعلمية والتأنيث حذفنا منه التاء فقط وأبقينا الألف وعاملناه معاملة الاسم المقصور.

ولعلك لاحظت معي أنه لا فرقَ في هذه الأسماء بين الردِّ إلى المفرد وبين حذف علامة الجمع فكيف نميِّز بينها إذا حدث لبسٌ؟

وهذا اللبس لا يقع إلا عند النسبِ إلى جمع المؤنث السالم المسمى به المعربِ بالكسرة في حالة الجر، وإزالة اللبس تكون بالتمييز والتعيين بالقرائن التي تميز أحدهما من الآخر.

التشابه اللفظي عند النسب إلى جمع التكسير، واسم الجنس واسم الجمع:

أ. رجال، قبائل، بساتين، مدارس، أقلام، أعمدة.

ب. عباديد ،عبابيد، أبابيل.

ت. محاسن، مشابه، مذاكير، ملامح.

ث. أحلام، آمال، أشواق، مدائن، كلاب، أنمار، هوازن.

جمع التكسير الأصلي: لا بد فيه أن يدل على أكثر من اثنين، وأن يكون على وزن صيغة من صيغ الجموع الخاصة به، وأن يكون له مفرد حقيقيٌّ، وأن تتغير صيغة هذا المفرد عند جمعه للتكسير تغيرًا حتميا، وأن يشترك مع جمعه في الحروف الأصلية، وإذا عطف على هذا المفرد نظيران أو أكثر كان معنى المعطوفات المجتمعة هو معنى التكسير، ومن الأمثلة لجمع التكسير: كُتُب فهذه الصيغة تدلُّ على أكثر من اثنين وتختص بالتكسير، ولها مفرد حقيقيٌّ: كتاب، وقد تغير بناء المفرد عند جمعه، والحروف الأصلية ثلاثة مشتركة بين المفرد وجمعه مع اختلافها في الضبط، وإذا عطف على هذا المفرد مثلان له أو أكثر، فقيل: كتاب وكتاب وكتاب كان معنى المعطوفات المجتمعة معنى التكسير كُتب.

وهناك أيضًا جمع تكسير ليس بالأصيل ولكنه يلحق بجمع التكسير وتجري عليه أحكامه، وهذا النوع هو ما كان على صيغةٍ من الصِّيغ الخاصة بالتكسير أو الغالبة فيه ولكن ليس له مفرد مثل: عباديد.

بعد هذا البيان نسأل سؤالنا وهو كيف نسبب إليها؟

إذا نظرنا إلى أمثلة المجموعة الأولى تجد أنها تشتمل على جموع تكسير، وهي في (أ) لها مفردات قياسية، فإذا أردنا النسب إليها ردَدْنا هذه الجموع إلى مفرداتها ثم نسبنْا إلى هذا المفرد فنردُّ رجال إلى مفردها وهو رجل ثم ننسب إليه فنقول: رَجُلِيّ ونرد قبائل إلى مفردها وهو قبيلة ثم ننسب إليه فنقول: قَبَلِيّ بحذف ياء فَعِيلة، وحذف التاء وقلب الكسرة فتحة، وهكذا بقية الجموع تُردُّ إلى مفرداتها ثم ننسبُ إلى المفرد، فنقول في النسب إليها: بُسْتانيّ، مَدْرسِي، قَلَمِيّ، عَمُودِيّ، وإنما ردَدنا الجمعَ إلى المفرد ولم ننسب إلى لفظ الجمع قصدًا للفرقِ بين النسب إلى الجمع إذا كان علمًا أو باقيًا على جمعيته.

وإذا نظرْنا إلى الجموع في (ب) نجد أنها ليست لها مفردات يمكن أن تردَّ إليها، وسمي هذا النوع جمعًا وإن لم يكن له مفردٌ؛ لأنه جاء على وزنٍ مشهورٍ من أوزانِ الجموع، وينسب إلى هذه الجموع على ألفاظها فنقول في النسب إليها: عباديديّ، وعبابيديّ، وأبابيليّ.

وإذا نظرنا إلى الجموع في (ت) نجد أن لها مفردات من ألفاظها وهي : حُسْن وذَكَر وشَبَه، ولمَحَه، وهي مفردات شاذة غير قياسية، ومفرداتها القياسية هي: مَحْسَن ومُذاكر ومَشْبَه وَمَلْمَحَة، لكن هذه المفردات القياسية غير مستعملة، والمفرد الشاذُّ كالميّت المعدوم، فكأن هذه الجموع لا مفرد لها، ومن هنا يجب النسب إليها على ألفاظها، وهو الأصح فنقول في النسب إليها: محاسِنيّ، مُشَابهيّ، مذاكيريّ، ملامحيّ، وبعض

النحويين ينسب إلى مفرداتها غير القياسية فيقول: حُسْنيّ وذَكَرِيّ وشَبَهيّ ولمَحِيّ.

وإذا نظرنا إلى الجموع في (ث) نجد أن بعضها صارَ عَلَمًا لأشخاص نحو: أحلام وآمال وأشواق، وبعضها صار علمًا لقبائل نحو: كلاب، أنْمار، هوازن، وبعضها صار عَلمًا على مُدُن مثل: مدائن جزائر، الأنبار، وبالنظر إلى كلمة أنصار، نجد أنها أطلقت على أهل المدينة المنوّرة الذين ناصروا رسول الله صلى الله عليه وسلم في أول دعوته، ونجد كذلك كلمة أصول نجد أنها غلبت على العِلْم المعروف، وكذلك كلمة: فرائض قد غلبت على عِلم المواريث، وبذلك تصبح هذه الجموع الغالبة كالأعلام، والأعلام ينسب إليها على ألفاظها فكذلك ما أشبهها من الجموع الغالبة فنقول في النسَب إلى هذه المجموعة: أحلاميّ، آماليّ، أشواقيّ، كلابيّ، أنْماريّ، هوازنيّ، مدائنيّ، جزائري، أنباريّ، أنْصاريّ، أصولي، فرائضي.

ولعلك أدركت أننا نسَبنْا إليها على ألفاظها ولم نردها إلى مفرداتها؛ لأنها صارت أعلامًا، أو شبه أعلامٍ فلا مفردات لها.

إذن: عند النسب إلى جمع التكسير نردّه إلى مفرده إن كان له مفردٌ قياسٌّ، وهذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فينسبون إلى جمع التكسير على لفظه دون ردٍّ إلى المفرد خشية أن يلتبس الجمع بالمفرد.

وإذا كان الكوفيون قد نسبوا إلى جمع التكسير على لفظه خشية الالتباس بينه وبين المفرد، ثم نراهم ينسبون إليه إذا كان علما على لفظه، ولم يبالوا بالالتباس بين كونه جمعا وعلما، اتكالا على القرينة في هذه الحالة، فإن ما ذهب إليه البصريون من الاتكال على القرينة في الحالتين أرجح؛ تسوية بين الجمعية والعلمية، والسياق من بعدُ حاكم.

فإن لم يكن لجمع التكسير مفردٌ كأبابيل أو له مفرد شاذٌّ غير مستعمل كمحاسن، أو صار العلم جمعًا نحو: أحلام أو كالعلم نحو: أنصار فإننا ننسب إليه على لفظه، واسم الجنس واسم الجمع ينسب لكلِّ واحدٍ منهمَّ على لفظه، وجمع الجمع نحو: أكالب جمع أكْلُب، ومفرده كَلْب ننسب إلى مفرده، فنقول في النسب إليه: كَلْبيّ.

المبحث الثامن: التشابه اللفظي في باب نون التوكيد:

التشابه اللفظي بين فعل الأمر المسند إلى ألف الاثنين، وبينه إذا أكِّد بنون التوكيد الخفيفة في حالة الوقف عند خطاب المذكر.

نقول : يا فتيان هابا الموقف، ويا رجل هابنِ الموقف، نقول عند الوقف: يا رجل هابا **الموقف، بإبدال نون التوكيد الخفيفة ألفا.**

ويفرق بينهما السياق، كما تقدم.

وإليك تفصيل القول:

من الأحكام التي تختص بها نون التوكيد الخفيفة دون الثقيلة:

وجوب قلبها ألفًا عند الوقف عليها، بشرط أن تكون النون الخفيفة بعد فتحة، ففي مثل: احذرن قول السوء، وتعودن حبس اللسان عن منكر القول.

تقول عند الوقف على الفعلين: "احذرا، تعودا". **والقرائن توضح نوع هذه الألف، وأن أصلها نون التوكيد.**

فإن لم تكن النون الخفيفة بعد فتحة، بأن كانت بعد ضمة أو كسرة، وجب أمران:

١- حذف النون نطقًا لا كتابةً.

٢- إرجاع ما حذف من آخر الفعل بسبب وجودها عند وصل الكلام، وعدم الوقف.

ففي مثل: أيها الفِتيان، لا تهابُن مُقابلة الشدائد، ولا تخافُن ملاقاة الصعاب، ويا فتاتي، لا تحجْمِنْ عند احتمال العناء في شريف المقاصد.

نقول عند الوقف على هذه الأفعال مع أمن اللبس: لا تهابوا، ولا تخافوا، ولا تحجمي، بحذف نون التوكيد الخفيفة، وإرجاع واو الجماعة وياء المخاطبة اللتين حذفتا نطقًا فقط عند وجود النون الخفيفة؛ للتخلص من التقاء الساكنين.

وفي هذا قال ابن مالك:

واحـــذِفْ خفيفـــةً لســـاكنٍ رَدِفْ وبعـــدَ غيـــرِ فتحـــةٍ إذا تَقِـــفْ

وارْدُدْ إذا حَذَفْتَها فِـي الوقْـفِ مـا من أَجْلِها في الوَصْلِ كان عُدِما

وأَبْـــدِلَنْها بعـــدَ فَـــتح ألِفـــا وقْفًا كما تقول فـي قِفَنْ قِفَا[١]

---

(١) ألفية ابن مالك(صـ ٥٥).

المبحث التاسع: التشابه اللفظي عند بناء الفعل الأجوف للمجهول.

التشابه اللفظي بين الفعل الماضي الأجوف المبني للمعلوم إذا أسند إلى ضمير رفع متحرك، وبينه إذا بني للمجهول.

إذا كان الماضي الثلاثي معلُّ العين "أجوف" واويًّا كان أو يائيًّا، مثل: "قال، وباع"، فلك في فائه ثلاثة أوجه: [1]

الوجه الأول: إخلاص الكسر، فتكسر فاء الأجوف، فتسلم الياء، وتقلب الواو ياء، نحو: صيغ الخاتم، وقيل الحق، وبيع المتاع، والأصل: "صوغ، قول، بيع"، أعلت العين بنقل حركتها إلى الفاء، ثم قلبت الواو ياءً؛ لسكونها بعد كسرةٍ في: "صوغ، وقول"، وبقيت الياء، كما هي في نحو: "بيع"؛ لأن الكسرة يناسبها الياء.

وهذه هي أفصح الحالات، فالكسر أعلاها.

الوجه الثاني: الإشمام، وهو: النطق بحركة صوتية تجمع بين الضمة والكسرة على التوالي السريع بغير مزج بينهما؛ فينطق المتكلم أولاً بجزء قليل من الضمة، يعقبه جزء كبير من الكسرة يجلب بعده ياءً.

فالجمع بين الحركتين ليس معناه الخلط بينهما في وقت واحد خلال النطق، وإنما معناه: مجيئها على التعاقب السريع، كما بيّنَّا سالفًا.

والإشمام ظاهرة لفظية صوتية، لا تظهر إلا في النطق.

وهذه اللغة تلي الكسر الخالص في الفصاحة.

الوجه الثالث: إخلاص الضم، فتضم فاء الأجوف، فتسلم الواو، وتقلب الياء واوًا، عكس الوجه الأول، نحو: قول الحق، وبوع المتاع،

---

(1) شرح التسهيل(٢/١٣٠).

والأصل فيها: قول، وبيع، حذفت حركة الياء، فبقيت الواو في نحو: "قول" لمناسبتها للضمة، وقلبت الياء واوًا في نحو: "بيع"؛ لأن الضمة يناسبها الواو.

وهذه اللغة تلي الإشمام في الفصاحة، وهي لغة بني فقعس، وبني دبير، وهما حيان من فصحاء قبيلة بني أسد، وهي أقلها استعمالاً[١].

وقد أشار ابن مالك إلى ضعف هذه اللغة بالنسبة للغتين الأوليين بقوله في الألفية:

واكسر أو اشمم "فا" ثلاثي أعلّ .:. عينًا، وضم جا، كبوع: فاحتمل[٢]

وكلٌ واحد من الأوجه الثلاثة جائز بشرط: ألا يوقع في لبس، فإذا أوقع في لبس وجب العدول عنه إلى ضابط آخر لا لبس فيه.

فكثير من الماضي المعل الوسط قد يوقع في اللبس إذا بني للمجهول، وأسند لضمير تكلم أو خطاب، سواء أكان الضمير فيهما للمفرد المذكر أم لغيره، وكذلك إذا أسند لنون النسوة الدالة على الغائبات، وبالمثال يتضح المقال:

ففي نحو: "ساد" إذا أسند لضمير متكلم أو مخاطب دون بناء للمجهول نقول فيه "سُدت".

وعند بنائه للمجهول نقول أيضًا: "سُدت"، فيوقع في لبس بين الصورتين، وفرارًا من هذا اللبس الذي لا توجد معه قرينة تزيله، نبتعد عن ضم الحرف الأول عند البناء للمجهول، ونستعمل إما الكسر، وإما الإشمام.

---

(١) شرح ابن عقيل(١١٥/٢).

(٢) الألفية(صـ ٢٦).

وفي نحو "زاد" عند إسناده لضمير المخاطب من غير بناء للمجهول نقول: "زِدت"، فإذا أسند للمخاطب مع البناء للمجهول قلنا أيضًا: "زِدت"، فصورته في الحالتين واحدة مع اختلاف الإسناد والمعنى، وفرارًا من هذا اللبس يجب العدول عن الكسر، إما إلى الضم نطقًا وكتابة، وإما إلى الإشمام، وهو لا يكون إلا في النطق فقط كما عرفت، وعلى ذلك أبدًا فقس.

ومن أجل هذا اللبس الذي يحدث في مثل هذه الحالات وضع النحاة قاعدة للعمل على اجتنابه وتوقيه، هي: "يجوز في فاء الفعل الماضي الثلاثي المعتل بالعين عند بنائه للمجهول ثلاثة أشياء: الكسر، أو الإشمام، أو الضم، بشرط أمن اللبس في كل حالة، فإن أوقع الكسر في لبس، وجب تركه إلى الضم أو الإشمام، وإن أوقع الضم في لبس وجب تركه إلى الكسر أو الإشمام"(١).

ففي نحو: "باع" تقول في البناء للمجهول مع إسناده إلى ضمير متكلم: "بعت" بضم الفاء أو الإشمام، واجتناب الكسر.

وفي نحو: "سام" تقول: "سمت"، بكسر الفاء أو الإشمام، واجتناب الضم.

فالأَجوف المبني للمجهول إذا أُسند إلى ضمير رفع متحرك غيَّرنا حركة فائه إلى الضم إن كانت مكسورة في المعلوم، وإلى الكسر إن كانت مضمومة في المعلوم: فنقول في سامني خالد ظلمًا: سِمْتُ ظلمًا "لأن المعلوم منها سُمْت" بالضم، وفي باعني سليم للعدو: بُعْتُ للعدو"؛ لأن المعلوم منها بِعْت" بالكسر؛ وذلك حذر الالتباس بين المعلوم والمجهول فإذا

(١) النحو الوافي(٢/١٠٤).

قلت "بِعت وسُمت" فأَنا البائع والسائم، وإذا قلت "بُعْتُ وسِمت" فأَنا المبيع والمسوم(١).

وذكر ابن قيم الجوزية أن الإشمام لا لبس فيه: فإن خيف بكسر الفاء إلباس الفعل المبني للفاعل بالمبني للمفعول اجتنب الكسر وعدل إلى الضم، نحو: "خُفتُ" في: "خافني زيد" وكذلك إن حصل اللبس بالضم، نحو: "عُقْتُ" في "عاقني زيد" عُدل إلى الكسر، ولا إلباس مع الإشمام(٢).

قال ابن مالك: "لا يجوز إخلاص الكسر ولا إخلاص الضم إذا أسند الفعل إلى تاء الضمير، أو نونه إلا بشرط ألا يلتبس فعل المفعول بفعل الفاعل؛ بل يتعين عند خوف الالتباس إشمام الكسرة ضمًا، ومثال ما يخاف فيه الالتباس قولك في بيع العبد: بِعت يا عبد، وفي عوق الطالب: عُقت يا طالب، فإن هذا، ونحوه لا يعلم كون المخاطب فيه مفعولًا إذا أخلصت الكسرة مما عينه ياء، والضمة مما عينه واو، بل الذي يتبادر إلى ذهن السامع كون المسند إليه فاعلًا، والمراد كونه مفعولًا، ولا يفهم ذلك إلا بالإشمام، فوجب التزامه في مثل هذا"(٣).

وذكر أبو حيان أنهم لم يشترطوا في الإخلاص ألا يلبس، ولا تعين إشمام الكسرة ضمًا إذا ألبس، بل ذكروا في نحو قِدْت الكسر، وفي نحو بعت الضم، على سبيل الاختيار، ثم جواز الإشمام، ثم جواز الضم في نحو فُقدت مبنيًا للمفعول، كالبناء للفاعل(٤).

---

(١) الموجز في قواعد اللغة العربية(صـ٥٤).

(٢) إرشاد السالك (٣٢٠/١).

(٣) شرح التسهيل(١٣١/٢).

(٤) التذييل والتكميل(٢٧٣/٦).

وفي شرح المهاباذي: "لم يخفْ الالتباس في خُفت إذا كان مبنيًا للمفعول، وجواز الكسر في بِعت مبنيًا للمفعول؛ لأن الفرق بينهما حاصل تقديرًا وإن لم يكن فرق بينهما- يعني لفظًا.

ومن ذلك ما حاكاه ذو الرمة عن أمة بني فلان: "غثنا ما شئنا"، وهو فعلنا؛ لأنه يقال: غيثَ القومُ، فإذا رددته إلى نفسك فلت: غثت" [1].

ولم يبالوا بالإلباس، كما لم يبالوا به حين قالوا "مختار" لاسم الفاعل واسم المفعول، والفارق بينهما تقديري لا لفظي[2].

وأما سيبويه فلم يتعرض لهذا التفصيل الذي ذكره النحويون، ولا لما ذكره ابن مالك من أنه يمنع الإخلاص عند خوف الالتباس، بل أجاز فيها إذا أسندت إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو نون إناث الأوجه الثلاثة التي هي في قيل وبيع إذا كانت مسندة لغير ضمير المتكلم ونون الإناث.

قال سيبويه: "وإذا قلت فعلت أو فعلن أو فعلنا من هذه الأشياء ففيها لغات: أما من قال: قد بيع، وزين، وخيفت، وهيبت، فإنه يقول: قد خفنا، وبعنا، وخفن، وزن، وبعت، وهبت، يدع الكسرة على حالها، ويحذف الياء؛ لأنه التقى ساكنان، وأما من ضم بإشمامٍ إذا قال فعل فإنه يقول: قد بعنا وقد رعن وقد زدت، وكذلك جميع هذا يميل الفاء ليعلم أن الياء قد حذفت فيضم، وأمال كما ضموا وبعدها الياء، لأنه أبين لفعل، وأما الذين يقولون بوع وقول وخوف وهوب، فإنهم يقولون بعنا وخفنا وهبنا وزدنا، لا يزيدون على الضم والحذف، كما لم يزد الذين قالوا: رعن وبعن على الكسر والحذف"[3].

---

(1) التذييل (٦/٢٧٣).

(2) التذييل والتكميل(٦/٢٧٣).

(3) الكتاب(٤/٣٤٣).

التشابه اللفظي بين الفعل الماضي المضعف المبني للمجهول وبناء فعل الأمر منه.

وإن كان الماضي الثلاثي المبني للمجهول مضعفًا مدغمًا جاز في فائه الأوجه الثلاثة: "الضم الخالص، وهو أكثرها، والإشمام، والكسر الخالص". تقول في نحو "عَدَّ": عُدَّ، بضم فاء الكلمة، أو كسرها، أو الإشمام.

فإذا خيف اللبس في وجه من الأوجه الثلاثة وجب تركه إلى غيره، ففي مثل: "عد، ورد" فعل الأمر منهما يكون مضموم الأول: "عُدَّ المال، ورُدَّ الحق"، فيلتبس به الماضي المبني للمجهول إذا كانت حركة الفاء الضم "عُدَّ، ورُدَّ"؛ فيجب العدول عن الضم إلى الكسر أو الإشمام، وهكذا تفعل عند خوف اللبس.

وقد أشار ابن مالك إلى ذلك بقوله:

وإن بِشكلٍ خيف لبسٌ يجتنب ... ومال "باع" قد يُرى لنحوِ: حَبَّ[١]

التشابه اللفظي في صيغة الفعل (يُضار) المبني للمجهول:

"يضار" صيغة تشترك في بنيتها بين المبني للمعلوم والمفعول؛ وذلك لأن أصله" يضارر" فإذا بني للمعلوم يكون بكسر الراء وإذا بني للمفعول يكون بفتح الراء ولكن عندما أدغمت الراء الأولى بالثانية احتمل الوجهين البناء للفاعل والمفعول.

وعلى ذلك يكون" كاتب وشهيد في قوله تعالى: ﴿**وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ** ﴿٢٨٢﴾﴾ البقرة: إما فاعلا ويكون المعنى أن لا يضر الكاتب والشهيد بطرفي العقد وأن يكتب الكاتب بالعدل وأن يشهد الشاهد بالحق، وإما نائب فاعل ويكون المعنى :لا يقع الضرر على الكاتب والشهيد[٢].

---

(١) ألفية ابن مالك(صـ٢٦).

(٢) الجواهر الحسان في تفسير القرآن(١/٥٥٠).

المبحث العاشر: التشابه اللفظي في باب الوقف والوصل

كيفية الوقف على ياء المتكلم؟

ياء المتكلم إما أن تكون مفتوحة أو ساكنة: فإن كانت مفتوحة مثل: هذان كتابي فاقرأه، وهذان كتاباي أمامك، وأكرمت صديقاي أمس، وإني قائم، فلا تحذف في الوقف؛ لأنها قويت بالحركة في حال الوصل، ويجوز في الوقف عليها وجهان: الإسكان فتقول: هذا كتابي، وبقاؤها مفتوحة مع الإتيان بهاء السكت لبيان الحركة فتقول: هذان كتابيَه.

وإن كانت ياء المتكلم ساكنة، فإن كانت في فعل جاز فيها باتفاق وجهان:

الأول: إثبات الياء الساكنة وهو الأجود، والأقيس؛ لأنه لا تنوين معها يوجب حذفها في الوصل فأشبهت ياء القاضِي، فلا تحذف في الوقف، فتقول: محمد أكرمني.

الثاني: حذفها وهو حسن؛ لأن قبلها نون الوقاية تدل عليها، فتقول: محمد أكرمنِ.

وإن كانت في اسم نحو: هذا كتابي، وعلي صديقي، فكثير من العلماء لم يجوِّز حذفها فلا تقل: هذا كتابِ؛ لأن حذفها يوقع في لبس، فلا يدرى: أهو مضاف أو مفرد؟ ولكن سيبويه أجاز ثبوت الياء ساكنة وحذفها، واعتمد في إزالة اللبس على حال الوصل، لأن الوصل يبين المراد، فتقول: هذا كتابِ [1].

(1) الكتاب (٢/٢٨٨).

الخاتمـــــة

الحمد لله على توفيقه وتيسيره، وصلى الله وسلم على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه إلى يوم الدين، وبعد:

فإنه يحسن بي – بعد أن أنهيت الكتابة في هذا الموضوع، أن أدون أبرز ما ظهر لي من نتائج وأهمها ما يلي:

١. إن الكلمات في اللغة العربية ترتبط بأصولها ومعانيها؛ في نظام بالغ الدقة، يكشف عن جمال هذه اللغة وجلالها.

٢. إن اللغة العربية تتميز بوفرة غزيرة في صيغها الصرفية، ويرافق هذه الوفرة تداخل شديد في الدلالة، كما أن الصيغة الواحدة قد تكون مشتركة شكلا بين أكثر من صيغة صرفية، وفي هذه الحالة يكون الأمر متروكا للسياق في تحديد الفرق بين معاني هذه الصيغ، وكذلك تحديد الفرق في الصيغ المشتركة شكلا بفعل العوامل الصوتية، مثل مختار، وأمثالها.

٣. يبرُزُ أثر السياق في تحديد الدلالة في الصيغ المشتركة بين اسم الفاعل، والمبالغة، والصفة المشبهة، وكذلك الصيغ المشتركة بين اسم المفعول، والمصدر الميمي، واسمي الزمان والمكان من الفعل غير الثلاثي، أو بين أبنية المبالغة واسم الآلة، وغير ذلك.

٤. بعض الصيغ الصرفية في الأفعال تشترك في بنيتها الصرفية للدلالة على صيغتها والذي يميز ويبين ذلك هو السياق وأذكر أمثلة توضح ذلك:

- تشابه المضاعف مع بعضه.

- التشابه اللفظي بين جمع المؤنث في الماضي، وبين جمع المؤنث في الأمر، من الأجوف الواوي حيث يقال فيهما: قلن.
- التشابه اللفظي في الفعل الناقص الذي آخره (واو) عند إسناده إلى واو الجماعة ونون النسوة.
- التشابه اللفظي في الفعل الناقص المكسور العين والمفتوحها عند إسناده إلى ياء المخاطبة ونون النسوة.
- التشابه اللفظي في الفعل اللفيف المقرون المكسور العين والمفتوحها عند إسناده إلى ياء المخاطبة ونون النسوة.
- التشابه اللفظي في الفعل اللفيف المفروق المكسور العين عند إسناده إلى ياء المخاطبة ونون النسوة.
- التشابه اللفظي بين الفعل المضعف والفعل الأجوف عند إسناده إلى نون النسوة في بعض القراءات القرآنية.

وأخيرا: إن الاعتداد بأثر السياق في المعنى يقتضي منا أن نأخذ في الحسبان أنه لا يمكن فهم معنى أي كلمة على نحو تام، بمعزل عن الكلمات الأخرى ذات الصلة بها، والتي تحدد معناها.

المصادر والمراجع

١- أدب الكاتب/لابن قتيبة الدينوري/ المحقق: محمد الدالي/ الناشر: مؤسسة الرسالة.

٢- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك/ لابن قيم الجوزية /المحقق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي/ للمحقق/أضواء السلف – الرياض/ الطبعة: الأولى، ١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤م.

٣- ألفية ابن مالك/لابن مالك/ الناشر: دار التعاون.

٤- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل/ المؤلف: أبو حيان الأندلسي /المحقق: د. حسن هنداوي /الناشر: دار القلم – دمشق (من١ إلى٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا / الطبعة: الأولى/ المحقق: عبد الحميد هنداوي/ الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر/ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان/ الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١.

٥- التصريح بمضمون التوضيح في النحو/ للأزهري/ الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان/ الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.

٦- توضيح المقاصد والمسالك/ للمرادي المصري /شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر الناشر : دار الفكر العربي الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.

٧- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك/ لابن عقيل/ المحقق : محمد محيي الدين عبد الحميد/ الناشر : دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه الطبعة : العشرون ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠

٨- شرح الكافية في النحو لابن فلاح اليمني، تحقيق نصار بن محمد بن حسين، إشراف محسن بن سالم العميري، سنة ١٤٢٢هـ.
٩- شرح الكافية لابن حاجي عوض ، تحقيق/ سعد محمد عبد الرازق أنور، دار الإيمان، ٢٠٠٢م.
١٠- شرح المفصل للزمخشري / لابن يعيش/ قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب.
١١- شرح تسهيل الفوائد/ لابن مالك/المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون /الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان/ الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
١٢- شرح شافية ابن الحاجب/ للأستراباذي/ المحقق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود/الناشر: مكتبة الثقافة الدينية /الطبعة: الأولي ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤م.
١٣- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب/ للجوجري/ المحقق: نواف بن جزاء الحارثي/ الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية/الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م.
١٤- شرح طيبة النشر في القراءات/ لابن الجزري/ ضبطه وعلق عليه: الشيخ أنس مهرة/ الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت/ الطبعة: الثانية، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
١٥- شرح كتاب سيبويه/للسيرافي/ المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي/ الناشر:دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان/ الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨م.

١٦- شرحا أبي العلاء والخطيب التبريزي على ديوان أبي تمام دراسة نحوية صرفية/ المؤلف: إيهاب عبد الحميد عبد الصادق سلامة/ الناشر: رسالة ماجستير – كلية دار العلوم – جامعة القاهرة/ بإشراف: د محمد جمال صقر.

١٧- شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف/ شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز/الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر/ الطبعة: الثالثة، ١٣٧٩هـ – ١٩٥٩ م/ «شرح مراح الأرواح» لـ(ديكنقوز) بأعلى الصفحة، وبهامشه: «الفلاح في شرح المراح» لابن كمال باشا.الطبعة: الثالثة– ١٤٢٠هـ.

١٨.غرائب التفسير وعجائب التأويل/ للكرماني، دار النشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية – جدة، مؤسسة علوم القرآن – بيروت.

١٩.فتحُ البيان في مقاصد القرآن/ للقنوجي/ عني بطبعهِ وقدّم له وراجعه: خادم العلم عَبد الله بن إبراهيم الأنصَاري / الناشر: المَكتبة العصريَّة للطبَاعة والنّشْر، صَيدَا – بَيروت/عام النشر: ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢م.

٢٠- الكتاب/لسيبويه/ المحقق: عبد السلام محمد هارون/ الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة/الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

٢١- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل/ للزمخشري/ الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت/ الطبعة: الثالثة – ١٤٠٧ هـ .

٢٢- اللباب في علل البناء والإعراب/للعكبري/ المحقق: د. عبد الإله النبهان/ الناشر: دار الفكر – دمشق /الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م .

٢٣- اللغة العربية معناها ومبناها/المؤلف: تمام حسان عمر/الناشر: عالم الكتب/ الطبعة: الخامسة ١٤٢٧هـ–٢٠٠٦م.

٢٤- اللمحة في شرح الملحة/لابن الصائغ/ المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي /الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية/ الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
٢٥- مجمع اللغة العربية بالقاهرة الدورة الخامسة والثلاثين لسنة ١٩٦٨-١٩٦٩م.
٢٦- المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية، إعداد : سيف الدين طه، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٢.
٢٧- مفاتيح الغيب /للرازي الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت
٢٨- المقتضب/للمبرد/ المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة/الناشر: عالم الكتب. – بيروت.
٢٩- المنهاجُ المختَصر في عِلمي النَّحو وَالصَّرف/المؤلف: عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزي/ الناشر: مؤسَسَة الريَّان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان/ الطبعة: الثالثة، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.
٣٠- الموجز في قواعد اللغة العربية/ لمؤلفه : سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني/ الناشر : دار الفكر – بيروت – لبنان/ الطبعة : ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م .
٣١- النحو الوافي/ المؤلف: عباس حسن/ الناشر: دار المعارف / الطبعة الخامسة عشرة.
٣٢- الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر/ المؤلف: محمد محمد محمد سالم محيسن/ الناشر: دار الجيل – بيروت/ الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧ م.
٣٣- همع الهوامع/ للسيوطي/ تح: عبد الحميد هنداوي/ المكتبة التوفيقية.